



# الموضوع

## دور كفاءة إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان - الأردن خلال الفترة ( 2014-2018 )

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد وتسيير المؤسسات

إشراف الدكتور:

- شاوش اخوان سهام

من إعداد الطالب:

- برححي أيمن

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
خبيزة أنفال حدة	أستاذ محاضر ب	جامعة بسكرة	رئيسا
السبتي لطيفة	أستاذ محاضر ب	جامعة بسكرة	ممتحنا
شاوش اخوان سهام	أستاذ محاضر ب	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2019 - 2020

# الإهداء

إلى رمز الحب والعطاء والوفاء، إلى من ربّنتني بلطفه ومنحتني العنان  
إلى تلك المرأة العظيمة التي علمتني معنى الحياة إلى قرة العين

## أمي العزيزة.

إلى من علمني الكفاح والصبر، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتني  
وتعليمي، إلى ذلك الرجل العظيم

## أبي العزيز.

إلى جدتي الغالية أطل الله في عمرها وإلى إخوتي حفظهم الله لي  
إلى من جمعني بهم منبر العلم، وإلى كل الأصدقاء والأحباء.

## إلى كل أهلي وأقاربي

إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي قلبي ذكرهم.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

# شكر و عرفان

الشكر والحمد لله وحده والصلوة والسلام على من لا نبي بعده مُحَمَّد

على الله  
عليه وسلم

أتوجه بأسمى عبارات الشكر والاعرفان لأستاذتي المشرفة

"شاوش اخوان سهام"

على كل ما قدمته لي من توجيه ونصح وإرشاد، كما أشكرها على

صبرها وصراحتها معي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل.

فجزاهم الله عنى كل خير

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول

مناقشة هذه المذكرة، دون أن أنسى في ذلك كل أساتذتي وكل

من ساعدني من قريب أو من بعيد بالقليل أو بالكثير في إنجاز هذه

المذكرة.

### ملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور إدارة رأس المال العامل في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وهذا عن طريق استخدام مؤشرات رأسمال مال العامل ، ومؤشرات الأداء المالي على القوائم المالية بغية تشخيص الوضعية المالية، ولتحقيق هذا الهدف تم تقديم إطار نظري لهذه الدراسة يتضمن تحديد مختلف المفاهيم المتعلقة بالتسيير المالي من خلال التعرف على مختلف أساليبه وأدواته وكذا النسب والمؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الوضعية المالية، وتم تحديد أيضا مفاهيم أولية حول القوائم المالية التي تعتبر المادة الخام لعملية التحليل المالي، إلى جانب القيام بدراسة تطبيقية تم من خلالها إسقاط مختلف الأساليب والأدوات السابقة عمليا على واقع البيانات المحاسبية لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية (عمان - الأردن).

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة بيان أهمية وضرورة تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها.

**الكلمات المفتاحية:** التسيير المالي، الأداء المالي، إدارة رأس المال العامل، الإدارة المالية، مؤشرات الأداء المالي، مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية.

### Summary in English:

This study aims to know the role of working capital management in diagnosing the Financial position of the economic institution, and this is by using both indicators of worker capital and financial performance on the financial statements. In order to diagnose the financial situation and to achieve this goal, a theoretical framework for this study was presented. This study includes identifying various concepts related to financial management by exploring its various methods and tools. As well as the financial ratios and indicators used in evaluating the financial position. Also, initial concepts were identified for the financial statements, which are the raw material for the financial analysis process. In addition to the application study, various methods and previous tools were practically projected. On the reality of the accounting data of Al-Hayat Corporation for Pharmaceutical Industries (Amman - Jordan).

Among the most important findings of this study is the statement of the importance and necessity of evaluating the financial performance in diagnosing the financial position of the economic institution .also, to determine its strengths and weaknesses, as well as revealing the most important financial imbalances that it suffers from and providing appropriate solutions to it.

**Key words:** financial analysis, financial diagnosis, financial statements, financial ratios, financial indicators.

الصفحة	العنوان
I	الإهداء
II	شكر وعرقان
III	ملخص باللغة العربية
III	ملخص باللغة الإنجليزية
IV V VI	فهرس المحتويات
VII VIII	فهرس الجداول
VIII	فهرس الأشكال
IX	فهرس الملاحق
أ - و	المقدمة العامة
ب	إشكالية البحث
ب	فرضيات البحث
ب - ج	أهداف البحث
ج	أسباب اختيار الموضوع
ج	أهمية البحث
ج - د	المنهج المعتمد في البحث
د - هـ	الدراسات السابقة
هـ - و	خطة وهيكل البحث
1 - 27	الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي
2	تمهيد
2	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل
2	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التسيير المالي
4	المطلب الثاني: مفهوم وأنواع رأس المال العامل

5	المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي
9	المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل
9	المطلب الأول: تعريف وأهمية إدارة رأس المال العامل
10	المطلب الثاني: مكونات إدارة رأس المال العامل
12	المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل
22	المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي
22	المطلب الأول: مفهوم الأداء و الأداء المالي
23	المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي
24	المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي
25	المطلب الرابع: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء المالي
26	المطلب الخامس: أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي
47-29	<b>الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية - عمان - الأردن -</b>
30	<b>تمهيد</b>
31	المبحث الأول: عرض عام عن مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية - عمان-الأردن -
31	المطلب الأول: تقديم مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية
31	الفرع الأول: نبذة عن تأسيس المؤسسة
32	الفرع الثاني: الأهداف المستقبلية
33	الفرع الثالث: الوضع التنافسي والشركات التابعة
34	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة
34	الفرع الأول: طبيعة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة
35	الفرع الثاني: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة
38	المبحث الثاني: دور كفاءة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة في تقييم أدائها المالي
38	المطلب الأول: كفاءة إدارة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة

38	الفرع الأول: حساب صافي رأس المال العامل
39	الفرع الثاني: حساب معدل دوران المخزونات
40	الفرع الثالث: متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة
41	الفرع الرابع: معدل دوران الأصول
41	المطلب الثاني: مؤشرات الربحية
41	الفرع الأول: العائد على الأصول ROA
42	الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية ROE
43	الفرع الثالث: نسبة ربحية النشاط
44	المطلب الثالث: مؤشرات السيولة
44	الفرع الأول: نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)
45	الفرع الثاني: نسبة السيولة المختصرة
46	الفرع الثالث: نسبة السيولة الجاهزة
47	<b>خلاصة الفصل</b>
48	<b>الخاتمة العامة</b>
48	نتائج البحث
50	نتائج اختبار الفرضيات
51	التوصيات
51	أفاق البحث
52	<b>قائمة المراجع والمصادر</b>
56	<b>قائمة الملاحق</b>

أولاً: فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
7	توزيع عدد العاملين حسب المؤهلات	01
7	توزيع العاملين حسب الدوائر	02
10	حساب صافي رأس المال العامل	03
11	حساب معدل دوران المخزونات	04
12	معدل دوران تحصيل الذمم المدينة	05
13	يوضح حساب معدل دوران الأصول	06
14	حساب العائد على الأصول	07
14	حساب العائد على حقوق الملكية	08
15	حساب نسبة ربحية النشاط	09
16	حساب نسبة السيولة العامة	10
17	حساب نسب السيولة المختصرة	11
18	حساب نسبة السيولة الجاهزة	12

ثانياً: فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
7	يوضح دورة الاستغلال	01
9	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة	02

الصفحة	العنوان	الرقم
56	الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2014	01
57	الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2015	02
58	الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2016	03
59	الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2018	04
60	جدول حسابات النتائج لمؤسس الحياة لسنة 2014	05
61	جدول حسابات النتائج لمؤسس الحياة لسنة 2015	06
62	جدول حسابات النتائج لمؤسس الحياة لسنة 2016	07
63	جدول حسابات النتائج لمؤسس الحياة لسنة 2018	08

المقدمة العامة

**تمهيد:**

يعتبر هدف تحقيق الأرباح وتعظيمها من الأهداف الرئيسية التي تسعى المؤسسات إلى تحقيقها، فهو أمر ضروري لاستمراريتها وبقائها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون، وهي أيضا مؤشر هام لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة. ومع أن توفر السيولة النقدية وسيلة لتحقيق هذا الهدف إلا أنها أي السيولة ليست هدفا بحد ذاتها لأن المستثمر الحصيف يطمح في الأساس لتحقيق الأرباح وليس فقط إلى تحقيق السيولة النقدية والتي يمكن وصفها بأنها بهدف مالي مرحلي للمؤسسة يساهم في خدمة الهدف الاستراتيجي وهو تحقيق الأرباح.

كما يخضع هدف تعظيم القيمة السوقية للشركة بشكل كبير لتأثير عنصري السيولة والربحية، حيث تتحقق ربحية المنظمة من خلال تشغيل أصول المؤسسة بفعالية وكفاءة عالية، وتحقق السيولة من خلال القدرة على إدارة عناصر رأس المال بكفاءة وفعالية عالية. وبناءا عليه فإن تحقيق هدف تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة في البورصة يتطلب الموازنة بين هدفي السيولة والربحية، الأمر الذي بعدا جديدا إلى وظيفة الإدارة المالية في المؤسسة يتمثل في التوفيق بين هذين الهدفين المتعارضين بطبيعتهما.

ومن أهم الوسائل ذات الصلة بإدارة رأس المال العامل هي إدارة السيولة Liquidity management والتي يتمحور دورها في تحقيق التوازن بين الأموال التي تستثمرها المؤسسة في الأصول المتداولة من جهة والأموال التي تستخدمها في تسديد أثمان تلك الأصول من جهة أخرى. ويمكن تحقيق هذا التوازن عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم المتداولة من خلال السعي نحو تحقيق أفضل الشروط لبيع البضاعة وتحصيل أثمانها من العملاء وفي الوقت نفسه تحقيق أفضل الشروط لتسديد تلك الأثمان بواسطة قروض قصيرة الأجل. ومن أهم المبادئ التي يتم الاسترشاد بها في إدارة رأس المال العامل هو ما يعرف بمبدأ الموازنة بين الآجال The maturing principle والذي يقضى بان يكون آجال استحقاق مصادر الأموال المستخدمة في أنشطة رأس المال العامل متوائما مع آجال النشاط التي تستخدم فيه.

**I. إشكالية البحث:**

مما سبق يمكننا القول بأن إدارة رأس المال العامل تمكننا من التعرف على الوضعية الحقيقية لهذه المؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا تسطير الأهداف والخطط المستقبلية، وعليه وعلى ضوء ما سبق نطرح إشكالية البحث التالي:

هل يوجد أثر لكفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية بصفة عامة، ومؤسسة الحياة للصناعات الدوائية بصفة خاصة؟

وتتدرج تحت هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية هي:

- هل يوجد أثر لمتوسط فترة الاحتفاظ بالمخزون على الأداء المالي لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية؟
- هل يوجد أثر لمتوسط فترة تحصيل الذمم المدينة على الأداء المالي لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية؟
- هل يوجد أثر لنسب الربحية على الأداء المالي لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية؟

## II. فرضيات الدراسة:

من أجل مناقشة والإجابة عن الأسئلة السابقة قمنا بصياغة فرضيات لهذه الدراسة التي نبحث عن

تأكيدا أو العكس وهي كالآتي:

1. يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون وبعطينا مؤشراً على جودة أو كفاءة المخزون.
2. يعكس هذا المؤشر معدل السرعة التي تتمكن بها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة ومدى ملائمة حجم الاستثمار في هذه الحسابات، وبالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل.
3. تمثل الربحية مقدرة المنشأة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح في غاية الأهمية للمساهمين نظراً لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة.

## III. أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على مقومات كفاءة إدارة رأس المال العامل في المؤسسات الاقتصادية ومدى تأثيرها على الأداء المالي لتلك المؤسسات.
- معرفة مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها واحترامها للتوازن المالي الذي تسعى إليه.
- الخروج بنتائج وتوصيات تساعد الإدارة المالية في المؤسسات الاقتصادية في إدراك طبيعة العلاقة بين مكونات رأس المال العامل للاستفادة منها تحسين الأداء المالي لتلك المؤسسات.

➤ التعرف على فوائد استخدام أدوات التحليل المالي في بيان الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية والاستفادة من مخرجاته في مراقبة التسيير المالي لمساعدة المسيرين في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا المساعدة على وضع الخطط والسياسات المناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة المرجوة.

#### .IV أسباب اختيار الموضوع:

- لا شك أن الرغبة في إنجاز أي عمل له أسباب معينة، فاختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى:
- التعرف على كيفية تشخيص المؤسسة الاقتصادية وتقييم أدائها من خلال مجموعة من النسب والمؤشرات المالية التي يستعملها المحللون الماليون من أجل ذلك.
- الوقوف على أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها المؤسسات الاقتصادية، والتعرف على الصورة الحقيقية لوضعها وأدائها المالي.
- الرغبة الشخصية في التعمق في موضوع الإدارة المالية، وكذا معرفة أهمية أدوات وأساليب التسيير المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

#### .V أهمية البحث:

تكمن أهمية بحثنا في اعتبار أن التسيير المالي من أهم الوسائل التي يقوم بموجبها على تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية، وهذا عن طريق تحليل القوائم المالية التي تعتبر مدخلات عملية التحليل، وباعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم وتحليل الوضع والأداء المالي الخاص بالمؤسسات، بحيث يقوم التحليل المالي بتحليل القوائم المالية باستخدام مختلف الأدوات و الأساليب التحليل، وهذا بغية معرفة نقاط القوة والضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية، والكشف عن الاختلالات المالية ووضع الحلول اللازمة، وباعتبار أن النتائج المتحصل عليها من التحليل المالي تساعد المسيرين بشكل كبير على ترشيد قرارات المتعلقة بالمؤسسة من أجل تحقيق التوازن المالي لها لضمان نموها واستمرارها.

#### .VI المنهج المعتمد في البحث:

من اجل القيام بالإجابة على أسئلة البحث والإلمام بكل جوانبه ودراسة الإشكالية المطروحة ومحاولة إثبات صحة الفرضيات المطروحة تم الاعتماد على:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث استخدمنا المنهج الوصفي في الجانب النظري لهذا البحث، وذلك بجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بموضوع التسيير المالي بغرض إبراز أم جوانبه و خاصة أدوات وأساليب التحليل، وكذا التعرف على القوائم المالية التي تعتبر مدخلات عملية التسيير المالي واستخدمنا المنهج التحليلي من خلال الدراسة التطبيقية لموضوع البحث، وهذا بإسقاط وتطبيق التسيير

المالي من أجل دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية تمثلت في المؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان-الأردن، ولهذا الغرض تم جمع المعلومات المحاسبية والمالية اللازمة أي القوائم المالية الخاصة بمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية وتطبيق عليها أدوات وأساليب التسيير المالي بغية تشخيص وضعها المالي.

- **منهج دراسة حالة:** يعتبر منهج دراسة الحالة من المناهج البحثية والعلمية، التي تدرس الظواهر والحالات الفردية والثنائية والمجتمعية بهدف تشخيصها، وذلك من خلال المعلومات التي تم جمعها وتتبع مصادرها بغرض الحصول على العوامل التي سببت الحالة، وبالتالي يصل الباحث إلى نتائج ومعالجات دقيقة من خلال دراستها دراسة متكاملة.

## .VII تحديد إطار البحث:

في هذا الإطار يتضمن:

- **الإطار المكاني للبحث:** تم إجراء دراسة تطبيقية على مستوى مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية عمان الأردن .

- **الإطار الزمني للبحث:** دراسة القوائم المالية الخاصة بمؤسسة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية للفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2016.

## .VIII الدراسات السابقة:

• **دراسة نوبلي نجلاء:** بعنوان " استخدام أدوات المحاسبة الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب، مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة بسكرة، 2015/2014

تعد أدوات المحاسبة الإدارية ذات أهمية كبيرة في توفير البيانات التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة والتقييم، كما أنها تساهم في صنع القرارات الصحيحة المبنية على المعلومات الدقيقة ذات الشفافية العالية، أما الأداء المالي الذي يعتبر من بين المواضيع التي تلقى اهتمامات وأبحاث كثيرة من طرف المسيرين خاصة في ظل التحولات الاقتصادية الجديدة حيث أصبح اهتمام المسيرين منصب في كيفية إيجاد أساليب وأدوات تتميز بالعقلانية وتساهم في تحسينه.

• **دراسة اليمين سعادة:** بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008.

عالجت اليمين سعادة في رسالتها دراسة إذا ما كان التحليل المالي أداة كافية للوصول إلى تقييم الحقيقي للوضع المالية للمؤسسة وتحديد المشاكل التي تعاني منها، وأسقطت دراستها على المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة.

- دراسة منير عوادي: بعنوان "استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة صيدال للفترة ( 2017/2013 )"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر (3) الجزائر، 2020/2019.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين التحليل المالي ودوره في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، ومن النتائج المتوصل إليها بيان أهمية وضرورة استخدام مختلف أساليب وأدوات التحليل المالي في تشخيص الوضع المالية للمؤسسة وتحديد نقاط القوة والضعف فيها ، وكذا الكشف عن أهم الاختلالات المالية التي تعاني منها وتقديم الحلول المناسبة لها .

- دراسة هادفي خالد : بعنوان "مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مجمع صيدال للفترة ( 2015/2011 )" أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019/2018.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة المساهمات التي قدمها النظام المحاسبي المالي في مجال تطوير أساليب التحليل المالي، ومن أهم النتائج المتوصل إليها أن النظام المحاسبي المالي يسمح بتقديم صورة وافية عن الوضع المالية للمؤسسة من خلال مجموعة متكاملة من الكشوفات المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة وملحق الكشوفات المالية، وكما جسد النظام المحاسبي المالي التوجه نحو رفع مستوى الإفصاح المالي عن كل المعلومات التي من شأنها تقديم صورة صادقة حول الوضع المالية للمؤسسة.

- أما بحثنا فهو يدرس دور إدارة رأس المال العامل في تشخيص الوضع المالية للمؤسسة الاقتصادية وقد أخذنا مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية كدراسة تطبيقية، هذه الدراسة تبين لنا الأهمية والدور الذي يلعبه التسيير المالي في عملية تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ، ومدى مساهمته في الإلمام بجميع جوانب المالية للمؤسسة، وهذا عن طريق تطبيق أدوات وأساليب التسيير المالي والمتمثلة في النسب والمؤشرات المالية على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها: أن للإدارة المالية دور فعال في عملية تشخيص الوضع والأداء المالي الخاص

بالمؤسسة، ومعرفة نقاط القوة والضعف فيها، والكشف عن الاختلالات المالية ومحاولة تصحيحها، وكما يساعد بشكل كبير على وضع الخطط والسياسات المالية المناسبة واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب.

## IX. خطة وهيكل البحث:

بهدف إعطاء هذا البحث حقه من التفصيل تم تقسيمه إلى مقدمة، وفصلين، حيث الفصل الأول نظري والثاني تطبيقي، وخاتمة، ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

• **الفصل الأول:** الذي سيكون عنوانه "الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي"، حيث اهتم المبحث الأول بدراسة الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل ، بينما تناول المبحث الثاني مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل ، أما المبحث الثالث فقد تم تخصيصه حول **مدخل نظري للأداء المالي**

• **الفصل الثاني:** الذي عنون به " الدراسة التطبيقية للمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية - عمان الاردن- كدراسة حالة، حيث اهتم المبحث الأول ب تقديم للمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية - عمان الأردن -بينما تناول المبحث الثاني تقييم الأداء المالي للقوائم المالية مؤسسة للمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية - عمان الأردن -.

# الفصل الأول

الدراسة النظرية حول كفاءة

إدارة رأس المال العامل على

الأداء المالي

## تمهيد

إن المؤسسة خلال مرحلة حياتها تزاوّل مجموعة من النشاطات التي تشكل مختلف الوظائف بهذه المؤسسة كوظيفة الإنتاج، ووظيفة التسويق، ووظيفة التمويل... الخ. وكل هذه النشاطات والوظائف تؤثر وتتأثر بوظيفة جد هامة وحساسة، ألا وهي الوظيفة المالية والتي تعمل الإدارة المالية من خلالها على الحصول على الأموال اللازمة لممارسة مختلف النشاطات وتبيين سبل الوصول إليها لهذه الأموال وكيفية استغلالها والاستثمار فيها وكيفية استعمال هذه الأموال من أجل الحفاظ على بقائها ومواجهة الظروف المحيطة السائدة .

يعتبر الأداء المالي من ابرز المفاهيم التي تحظى بالاهتمام من طرف الباحثين نظرا لأهميته في تحقيق الأهداف الرئيسية للشركات كالبقاء و الاستقرار و عليه سوف نتطرق إلى أهم المفاهيم المرتبطة بالأداء المالي.

ولن يتحقق ذلك إلا باتخاذ قرارات مالية تعتمد على التفكير الاستراتيجي الذي يجب إن تتخذه إدارة رأس المال العامل كمنهج لمختلف قراراتها وخاصة على مستوى الإدارة المالية من أجل بلوغ أهدافها ليست فقط القصيرة الأجل بل وحتى الطويلة الأجل منها . ومن هذا المنطلق فإنه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

**المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لرأس المال العامل**

**المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل**

**المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي**

المبحث الأول: الإطار المفاهيم لرأس المال العامل.

سنتناول في هذا المبحث أهم المفاهيم عن التسيير المالي و رأس المال العامل، ومختلف مؤشرات التوازن المالي.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف التسيير المالي

تعمل الوظيفة المالية على خدمة السياسة العامة للمؤسسة، انه تمد الوظائف الأخرى في المؤسسة بالوسائل المالية التي تحتاج إليها لتحقيق أهدافها الخاصة والتي تخدم في مجملها الهدف الإجمالي للمؤسسة.

الفرع الأول: مفهوم التسيير المالي

**تعريف 01:** يعرف التسيير المالي على أنه ذلك المجال من علوم التسيير الذي يهتم بالجوانب المالية داخل المؤسسة ويسعى إلى تحقيق وتطبيق مختلف الأهداف والمخططات المالية، حيث يستخدم في تحقيق ذلك مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب والتقنيات التي تساعد المؤسسة ومختلف التنظيمات على الاندماج مع مكونات المحيط المالي.

تنشط المؤسسة وتتطور في بيئة مالية معقدة وغير مستقرة، وكلما كبر حجم المؤسسة زاد تعقد واتساع البيئة المالية المحيطة بها مما يحتم على المؤسسة وتطوير سلوكها لمواجهة مختلف التغيرات والتأقلم معها من أجل ضمان سيرورتها.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** وقد عرف Du Gall et Gotham وهما من المدرسة القديمة الإدارة المالية بأنها "الفعالية المتعلقة تخطيط وتجهيز الأموال ورقابتها وإدارتها في المنشأة" حيث فصل في التعريف بين الرقابة والإدارة وكأنهما عنصران مستقلان.

**تعريف 03:** أما Up ton et Howard وهما من المدرسة المجددة فقد عرفاها بأنها "الحقل الإداري أو مجموعة الوظائف الإدارية المتعلقة بإدارة مجرى النقد، والرامية لتمكين المؤسسة من تنفيذ أهدافها ومواجهة ما يستحق عليها من التزامات في الوقت المحدد لها"<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الياس بن الساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر (عمان -الأردن)، 2006، ص37.

<sup>2</sup> - دنيدي خالد ، الإدارة المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الرياضية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2015، ص 4 .

وتعرف الوظيفة المالية على أنها مجموعة من المهام و الأنشطة التي تقوم بها عدد من المصالح والأقسام، تهدف إلى إدارة التدفقات المالية والبحث عن الموارد المالية الضرورية، والاستخدام الأمثل لها.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: أهداف التسيير المالي.

- 1. هدف السيولة:** تقع على عاتق الإدارة المالية في الأجل القصير توفير السيولة الكافية لوفاء المؤسسة بالتزاماتها اليومية في موعد استحقاقها لتدنية المخاطر التي قد تواجهها وتحافظ على سمعتها الائتمانية، فيجب على المسير المالي أن يوفق بين التدفقات النقدية الداخلية والتدفقات النقدية الخارجية في الزمن والقيمة لوضع رصيد نقدي مناسب للحاجة اللازمة.<sup>2</sup>
- 2. هدف تعظيم الربح:** يرتبط تعظيم الربح ارتباطا وثيقا بالمالك، ويحتل مكانا بارزا في أسلوب تقييم أداء الإدارة فان تعظيم الربح كهدف يسعى أصحاب رأس المال إلى تحقيقه ويصبح المرشد الرئيسي للإدارة المالية، في اتخاذ القرارات المالية كما يتم تقييم أداء الجهاز المالي أو الوظيفة المالية بناء على مساهمتها في تحقيق هذا الهدف إذ إن هناك فارق بين الربح الذي هو جزء يحصل عليه مستثمر بشكل مباشر كصافي الربح الموزع أو بشكل غير مباشر كصافي الأرباح المحتجزة وأن الربحية هي إمكانية الحصول على نتائج اقتصادية أكبر من العناصر المستخدمة.<sup>3</sup>
- 3. هدف تعظيم القيمة أو تعظيم ثروة الملاك (تعظيم قيمة المؤسسة):** إن هدف تعظيم الربح يهمل العديد من العناصر الأساسية والهامة خصوصا العوائد المتوقعة، التوقيت تلك العوائد والمخاطر الكامنة في الفوائد إضافة إلى كونه قاصر عن تلبية أهداف ومصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بنشاط المؤسسة، كل هذا أدى إلى ظهور هدف يأخذ بعين الاعتبار التوقيت الزمني والمنافع كما يأخذ بعين الاعتبار أيضا نوعية المنافع المحققة وهذا ما تجسد في هدف تعظيم قيمة المؤسسة الذي يقصد به زيادة قيمة السهم في سوق الوراق المالية.<sup>4</sup>
- 4. هدف تعظيم العائد الاجتماعي:** من القضايا الخاصة عند معرفة أهداف الإدارة المالية قضية المسؤولية الاجتماعية، للمؤسسة المعاصرة وسؤال يطرح نفسه هل يجب على الإدارة إن توجه جهودها تماما لتحقيق مصالح المساهمين أو الملاك؟، أم أنها يجب أن تتحمل المسؤولية كذلك عن تحقيق الرفاهية

<sup>1</sup>- الياس الساسي، بس قرشي، مرجع سبق ذكره، ص33.

<sup>2</sup>-مبارك لسوس،التسيير المالي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 8.

<sup>3</sup>- جمال الدين مرسي، احمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار ، دار الجامعية إسكندرية، طبعة 2006، ص 20.

<sup>4</sup>- عدنان النعيمي، ياسين كاسب خرشه، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2007 ، ص 25.

للعاملين لديهما والعملاء والمجتمع بوجه عام؟ إن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار تأثير سياساتها وأنشطتها على كافة فئات المجتمع الذي تمارس نشاطها فيه فان المؤسسة تقوم بدور بارز في خدمة المجتمع.<sup>1</sup>

المطلب الثاني: مفهوم وأنواع رأس المال العامل

الفرع الأول: مفهوم رأس المال العامل

أولاً: المفهوم الإجمالي لرأس المال العامل :

يعرف إجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع استثمارات المؤسسة في الأصول المتداولة، أي تملك الأصول التي يتم تحويلها إلى نقد خلال فترة أقصاها سنة، وهذه الأصول تشمل النقد والأوراق المالية والحسابات المدينة و البضاعة والمستحقات ممثلة بالمصروفات المقدمة والإيرادات المستحقة. ويتجاهل هذا التعريف المطلوبات المتداولة، ويقوم على أساس تقسيم الموجودات إلى موجودات ثابتة تتصف ببطء الحركة، وموجودات متداولة تتصف بسرعة الحركة.

حيث تمر كل دورة تجارية بحالة النقد ثم البضاعة ثم الديون ثم النقد، لتبدأ بعد ذلك دورة جديدة وهكذا.

ثانياً: المفهوم الصافي لرأس المال العامل:

FRNG (Fonds De Roulement Net Global) يتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي (الوظيفي)، ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة .

$$FRng = Rd - Es$$

و يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال) ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة.<sup>2</sup>

يعرف بأنه فائض الأصول المتداولة عن الخصوم المتداولة، وبعبارة أخرى هو عبارة عن الأصول المتداولة مطروحا منها الخصوم المتداولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أوكيلي الهام ، الإدارة المالية في المؤسسة، تقرير تربص لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ، جامعة تلمسان، 2013، ص6.

<sup>2</sup> - الياس بن الساسي، الدكتور يوسف القريشي، مرجع سراق، ص 83

### الفرع الثاني: أنواع رأس المال العامل

يمكن تصنيف رأس المال العامل على أساس الفترة الزمنية إلى ثلاثة أنواع رئيسية وكما يأتي:<sup>2</sup>

1. رأس المال العامل الدائم: تقوم المؤسسة بالاحتفاظ بقدر معين من رأس المال بحد أدنى ثابت في جميع الأوقات، وهذا المستوى الدائم يتحدد بحسب طبيعة الأعمال، ولا يتغير بغض النظر عن الوقت أو حجم المبيعات .

2. رأس المال العامل المؤقت: ويعرف أيضا برأس المال العامل المتغير، ويكون مقداره بحسب الطلب الموسمي وبعض الأغراض الخاصة، لذلك يقسم إلى رأس المال العامل الموسمي ورأس المال العامل الخاص لتلبية نفقات الحملات الإعلانية وإجراء البحوث الخاصة .

3. رأس المال العامل شبه المتغير: وهو مقدار رأس المال العامل الذي يكون بمستوى معين في فترة زمنية ثم يبدأ بالزيادة طبقا لزيادة المبيعات.

### المطلب الثالث: مؤشرات التوازن المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المحلل المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر من أهمها:

#### أولاً: رأس المال العامل

رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال العامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات، وضمان استمرار توازن هيكلها.<sup>3</sup>

لقد أخذ مفهوم رأس المال العامل عند ظهوره تسميات مختلفة، واستعمل في أوجه متعددة من التحليل المالي، فكان من الضروري تحديد المقاصد حتى يتحدد المفهوم، فسمي رأس المال العامل برأس المال الدائم أو الصافي أما بقية رؤوس الأموال فأخذت التسميات التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - شذى احمد العرموطي، اثر كفاءة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص 13 .

<sup>2</sup> - جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة ، دار الصفاء-عمان، الطبعة الأولى، 2013، ص 230 .

<sup>3</sup> - محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014، ص 56

1. رأس المال العامل الخاص: يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين بمفردها للأصول الثابتة، من دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثل في القروض طويلة الأجل، أو مدى اكتفاء المؤسسة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية.

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

2. رأس المال العامل الأجنبي: يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة، والمتمثلة في إجمالي الديون، وهنا لا ينظر إلى الديون بالمفهوم السلبي لها، بل كمورد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال، وأصبح من الضروري على المؤسسات أن تؤمن لنفسها موارد مالية متاحة عند الضرورة، والتصق دور البنوك والمؤسسات المالية المانحة للقروض، بنشاط المؤسسة، وأصبح ملاذا لها في الحصول على القروض طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، وملجأ لتدارك العجز في الخزينة .

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

يكتب رأس المال العامل الأجنبي بالعلاقة التالية:

3. رأس المال العامل الإجمالي: يسمى بحجم النشاط الاستغلالي، وأن اتساع هذا النشاط قد ينتج عنه اتساع للنتيجة، فتقاس بعض المؤسسات بما لديها من أصول متداولة، من مخزونات (قيم استغلال) وحقوق (قيم قابلة للتحقيق وجاهزة)، وتسمى أيضا بالقيم الدوارة أو المتحولة، على عكس القيم الثابتة المتمثلة في الاستثمارات وما يتبعها. ويكتب رأس المال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل.

**تعريف 01:** يرتبط الاحتياج من رأس المال العامل ارتباطا شديدا بدوره الاستغلال، لذا يصعب إدراك مفهومه إلا باستعراض هذه الأخيرة، تتمثل دورة الاستغلال في الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظته تحصيل المؤسسة نقدا ما لها من حقوق على عملائها وأثناء هذه الفترة تقوم المؤسسة بمجموعة من الأنشطة هي: التخزين، الإنتاج، الفترة الزمنية المنحصرة بين لحظة الشراء ولحظة

<sup>1</sup>-مبارك لسوس، مرجع سبق ذكره، ص 38-39

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

الشراء ولحظة التحصيل النقدي تمثل احتياج التمويل أو احتياج الاستغلال الذي قد يطول أو يقصر وهذا حسب طبيعة نشاط المؤسسة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هو الآخر مؤشر للتقييم مكمل لرأس المال العامل، لا يمكن الاستغناء عنه لأن رأس المال العامل لوحده لا يكفي للحكم على التوازن المالي، وخاصة عند دراسة تطوره، لأن ارتفاع رأس مال العامل من سنة إلى أخرى لمؤسسة ما لا يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الاحتياج منه.<sup>2</sup>

وبعلاقة رياضية يمكن التعبير عن الاحتياج من رأس المال العامل كما يلي :

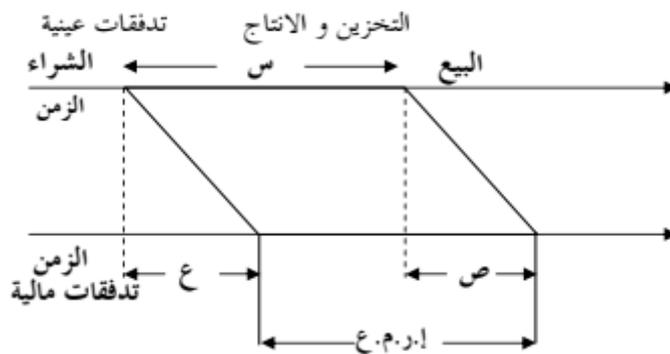
$$\text{إ.ر.م.ع} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{د.ق.أ} - \text{سلفات مصرفية})$$

أو:

$$\text{إ.ر.م.ع} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم محققة}) - (\text{الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

ويمكن توضيح دورة الاستغلال واحتياج رأس المال العامل كما في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): دورة الاستغلال



المصدر: عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2001، ص 53.

ثالثا: الخزينة.

<sup>1</sup> - حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1989، ص 120.

<sup>2</sup> - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2001، ص 52.

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

**تعريف 01:** تعد الخزينة من أهم المقاييس التي يتم بها قياس السيولة المالية في المؤسسة الاقتصادية، إذ تعبر الخزينة عن القيم المالية السائلة التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لمواجهة احتياجاتها اليومية، فهي تنتج إما عن صافي القيم الجاهزة بإستثناء السلفات البنكية أو الفرق بين رأس المال وإحتياجات رأس المال العامل أي القيمة السائلة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة بطرح احتياجات رأس المال العامل من الهامش الأمان (رأس المال العامل)<sup>1</sup>.

**تعريف 02:** يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتبدد معها مشكلة وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها<sup>2</sup>.

ان احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال، وان تسرع المسيرين في الاحتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع. بينما نقصان قيمة الخزينة، معدمة او مادون الصفر، معناه ان المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة وبالتالي زيادة الربحية، لكنها ضحت بالاحتياط للوفاء بالديون المستحقة وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية .

في التحليل المالي، كل ما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقد كان مفضلا، حيث توفيق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال و تسديد المستحقات التي انقضت أجلها<sup>3</sup>.

وتحسب الخزينة بأحدى العلاقتين التاليتين التالية:

$$\text{خزينة الصافية} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

أو:

$$\text{خزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{إحتياجات رأس المال العامل}$$

<sup>1</sup>-نوبلي نجلاء، "استخدام أدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2014/2015)، ص، 115.

<sup>2</sup>- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص35

<sup>3</sup>- مبارك لسوس، نفس المرجع السابق، ص 35

## المبحث الثاني: مدخل نظري لإدارة رأس المال العامل

من الواجبات الرئيسية المالية لأية مؤسسة المحافظة على كم مناسب من السيولة لضمان قيامها بالوفاء بالتزامها في مواعيدها. ومن المتطلبات الرئيسية لتحقيق هذه الغاية المحافظة على كمية مناسبة من الأصول المتداولة ذات النوعية الجيدة، وبشكل خاص الحسابات المدينة والبضاعة، السيطرة على الحسابات الدائنة ومراقبتها والتأكد من أن هناك فارقا مناسباً بينها وبين الأصول المتداولة ضمن الحد الذي يضمن عدم تعرض المؤسسة لمخاطر الفشل في الوفاء بالتزاماتها على المدى القصير بالدرجة الأولى. وسنتناول إدارة رأس المال العامل من المنظور الشامل الذي يهتم بإدارة الأصول المتداولة والخصوم المتداولة معا.

### المطلب الأول: تعريف وأهمية إدارة رأس المال العامل

#### الفرع الأول: تعريف إدارة رأس المال العامل

**تعريف 01:** ينظر إلى هذه الإدارة على أنها تلك الإدارة التي تتعامل مع القرارات المتعلقة بالأصول والخصوم قصيرة الأجل وأن الهدف منها هو ضمان استمرارية العمليات التشغيلية للمؤسسة وتوفير تدفق نقدي كافي لتغطية كل من المطلوبات قصيرة الأجل المستحقة والمصاريف التشغيلية المتوقعة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** كما تم تعريفها على أنها مجموعة من القرارات الإدارية المتعلقة بمستوى الاستثمار بكل مكون من مكونات الأصول المتداولة، وكيفية تمويل هذا الاستثمار بهدف تعظيم قيمة الشركة من خلال تحقيق توازن بين سيولة الشركة وربحيتها.<sup>2</sup>

**تعريف 03:** تشمل كل من وضع سياسة رأس المال العامل وتنفيذ تلك السياسة في العمليات اليومية.<sup>3</sup>

**تعريف 04:** إدارة رأس المال العامل هي إستراتيجية أعمال مُصمّمة لضمان أن تعمل المؤسسة بكفاءة من خلال مراقبة واستخدام أصولها وخصومها الحالية لتحقيق أفضل تأثير.

#### الفرع الثاني: أهمية إدارة رأس المال العامل

تعتبر إدارة رأس المال العامل جزءاً من مهام الإدارة المالية وتحظى بأهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات بغض

<sup>1</sup>-شذى احمد العرموطي، مرجع سابق، ص 17 .

<sup>2</sup>-مجاهد محمد نياض النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط-الأردن، 2019 ، ص 14 .

<sup>3</sup> - Eugene F.Brigham and joel F.Houston, Fundamentals of financial mangment, 2004, op, cit, p 565.

النظر عن نشاطها أو حجمها، بل تعتبر إدارة رأس المال العامل من الركائز الهامة للإدارة المالية في المؤسسات، وتستمد أهميتها بقدرتها على تطوير أداء المؤسسات بالاعتماد على كيفية إدارة واستخدام رأس المال العامل بكفاءة وفاعلية في العمليات التشغيلية اليومية للمؤسسة لمساعدتها في الاستمرارية والمنافسة.<sup>1</sup>

تلجأ المؤسسة لإدارة رأس المال العامل لتحقيق موازنة ما بين هدف السيولة والربحية، ويمكننا التحقق هذا التوازن عن طريق تحسين كفاءة إدارة الأصول والخصوم المتداولة من خلال السعي لتحقيق أفضل الشروط لبيع البضاعة، وتحصيل الذمم المدينة المترتبة عليها في مواعيد الاستحقاق، وفي الوقت نفسه تحقيق أفضل الشروط لتسديد الذمم الدائنة للعملاء .

شغلت العمليات المتعلقة بإدارة رأس المال العامل وما يرتبط بها من قرارات جزءاً هاماً من اهتمامات الإدارة المالية في شركات الأعمال ويعود السبب في ذلك لارتباط رأس المال العامل المتكامل و المباشر مع العمليات التشغيلية اليومية لتلك الشركات وكون القرارات الخاصة بها لاتحتمل التأجيل قياساً بإمكانية تأجيل الاستثمار في الأصول الثابتة ، حيث أن تأجيل الاستثمار في الخصوم المتداولة قد يلحق أضراراً جسيمة بالمؤسسة، فتأجيل الاستثمار الإضافي في النقدية يترتب عليه نقص خطير في السيولة ، كما أن تأجيل الاستثمار الإضافي في الذمم المدينة والمخزون السلعي قد يترتب عليه فقدان المؤسسة لبعض عملائها الرئيسيين.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: مكونات إدارة رأس المال العامل

1. إدارة النقدية: يقصد بالنقدية النقد الجاهز في الصندوق و الحسابات الجارية لدى البنوك، و الأوراق المالية شبه النقدية أو القابلة للتحويل إلى نقدية بصورة سريعة حيث أنه من المنطق أن تحتفظ المنظمات بمقدار من النقدية في الخزينة أو البنوك وبصورة مستمرة، وإن اختلفت كمية النقود من وقت إلى آخر، ولكن من المهم الاعتدال في كمية النقود الواجب الاحتفاظ بها بحيث لا تزيد عن حد معين، أي تكون حدود معقولة؛ لأن زيادة رصيد النقدية قد يؤدي إلى تعطيل جزء من الأموال و تخفيض العائد على الاستثمار، وكذلك إذا انخفض رصيد النقدية عن حد معين فقد تتوقف المؤسسة عن سداد بعض إلتزاماتها وقد تتعرض لبعض المخاطر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>-مجاهد محمد ذياب النايبوت ، مرجع سابق ذكره، ص 24.

<sup>2</sup>-حمزة محمود الزبيدي،الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الأولى ، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2008 ص 227.

<sup>3</sup>-عبدالله عبد السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي- صنعاء، الطبعة الثانية،2013، ص 276.

ويمكن القول: أن الهدف من إدارة النقدية هو إحكام السيطرة و الرقابة على مستوى معين من النقد الموجود في المؤسسة، و الاحتفاظ به لمواجهة الالتزامات مثل دفع الأجور و المرتبات وشراء المواد الأولية، ودفع الضرائب وخدمة الدين، وشراء بعض الأصول الثابتة، كما أن أهداف إدارة النقدية بالإضافة إلى الاحتفاظ بالنقد لمواجهة التزامات المؤسسة و القيام بأنشطتها الاعتيادية، العمل في نفس الوقت على توفير النقد اللازم للأغراض التالية:<sup>1</sup>

أ - الحصول على الخصم التجاري عند دفع الالتزامات النقدية في موعدها.

ب - الحفاظ على المستوى الائتماني للمؤسسة من خلال دفع الالتزامات مقابل القروض.

ت - لمواجهة الطلبات الغير المتوقعة على النقدية (الاحتياطات الطارئة).

2. إدارة المخزون: إن إدارة المخزون لم تعد تقتصر على شراء المواد الأزمة للإنتاج ، بل تتعدى ذلك

لتشمل التخطيط ورسم سياسات الشراء وتحديد الحاجة بدقة واختيار المورد ودراسة السوق والتفاوض

الإيجابي ، وذلك كله لضمان الكمية المطلوبة من الإنتاج بالسعر والجودة المنافسة، وفي الوقت

الملائم ومن السبل التي بواسطتها يمكن تخفيض فترة الاحتفاظ بالمخزون الترويج للمبيعات وكذلك منح

الخصومات والمسموحات . فإدارة المخزون والتخطيط له يضمن تحقيق وفورات عالية نتيجة الاحتفاظ

بأقل ما يمكن من المخزون ، وتجنب الاستثمار غير الاقتصادي ،ومن ثم زيادة ربحية المؤسسة، ومن

أهم الأساليب المطبقة في إدارة المخزون ما يلي:<sup>2</sup>

### ➤ تحديد حجم الطلبية الاقتصادية: (Economic Order Quantity)

يعتبر النموذج التقليدي لإدارة المخزون، وهو من أشهر النماذج المستخدمة في تحديد الكمية التي ينبغي توريدها

في كل مرة للتوريد بحيث تقل التكلفة الكلية وهي تكلفة التوريد و تكلفة التخزين. ولكن هذا النموذج يبني على

بعض الافتراضات الأساسية وهي:

أ - معدل الطلب السنوي ثابت ومحدد.

ب سعر الوحدة من المواد المطلوبة وتكلفة التخزين والتوريد لا تتغير بتغير الكمية وهي ثابتة ومحددة على مدار

الفترة.

ت - زمن التقدم lead time محدد وثابت.

<sup>1</sup> - عبدالله عبد السنفي، نفس المرجع، ص 276.

<sup>2</sup> - شذى أحمد العرموطي، مرجع سابق، ص 20.

ث لا يوجد كلفة نفاذ المخزون في نموذج حجم الطلبية الاقتصادي لأنها تفترض بأن الطلب محدد حسب ما هو مخطط له.

### ➤ تطبيق نظام الإنتاج في الوقت المحدد: Just in time

يعد نظام الإنتاج في الوقت المحدد من التقنيات الحديثة التي تزايد الاهتمام بها من قبل المؤسسات في الفترة الأخيرة، ويتمثل صلب عمل هذا النظام من خلال الشراء بالكميات والوقت المناسبين لتلبية احتياجات العملاء في الوقت المناسب و بالجودة المطلوبة، وكذلك من خلال تنمية الثقة والعلاقة بين المؤسسة وموردها من خلال وضع أهداف طويلة الأجل تؤدي إلى ثقة متبادلة بينهما، ويهدف هذا النظام من خلال ذلك إلى إزالة الهدر والضياع والتميز في الإنتاج بمعناه الواسع الوصول بالمخزون إلى حدود الدنيا، حيث يقوم على أساس أداء الشيء المطلوب في الوقت المحدد.<sup>1</sup>

### 3. إدارة الحسابات المدينة: المقصود هنا بالحسابات المدينة هو الذمم (المدينون) وأوراق القبض،

فالمدينون هم المشترون الذين لا يسددون قيمة مشترياتهم ويظل حسابهم مفتوحاً لدى البائع، أما أوراق القبض فهي أيضاً حسابات مدينة ولكنها مثبتة بكميالية أو سند إذني، وكل منهما (المدينون وأوراق القبض) يشكلان الحسابات المدينة. والحسابات المدينة يمكن تعريفها بأنها الأرصدة المستحقة على العملاء في تاريخ معين، وهي تنشأ نتيجة البيع بالدين بدلاً من الدفع نقداً. وهو ما يطلق عليه البيع بالائتمان، وقد أصبح البيع بالائتمان ضرورة في الوقت الحاضر للضغوط التنافسية في السوق التي تجد معظم المؤسسات على التعامل بالدين أو الائتمان على الرغم من أنها تمثل تجميداً لأموالها ولها تكاليفها الكبيرة.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل

إن تحليل النسب المالية واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه

يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شذى أحد العرموطي، مرجع سبق ذكره، ص 21

<sup>2</sup> - عبد الله السنفي، مرجع سابق، ص 289.

<sup>3</sup> - جليد عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018، ص 40

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

حيث تعرف النسب المالية على أنها : تعبر عن العلاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وبشكل عام يمكن أن ننسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر للوصول إلى دلالة ذات معنى، وعادة ما يعبر عنها كنسبة مئوية أو بعدد المرات.<sup>1</sup>

يتفق أغلب المختصين على أن النسب المالية تنقسم إلى أربع مجموعات رئيسية وكل مجموعة تنقسم بدورها إلى مجموعة من النسب أو المعدلات المالية وهذه المجموعات الأربعة هي:

- نسب السيولة
- نسب التمويل
- نسب النشاط
- نسب الربحية

أولاً: نسب السيولة:

وهي النسب التي تقيس العناصر السائلة أو الأقرب إلى السيولة، من أجل الوقوف على أن المشروع لا يعاني من عسر مالي في مجال سداد التزاماته.<sup>2</sup>

تهدف هذه المجموعة من النسب إلى تحليل و تقييم مركز رأس المال العامل، والتعرف على درجة تداول عناصره. والغرض الأساسي من التحليل هو الحكم على مقدرة المؤسسة في مقابلة التزاماتها الجارية. ويجب دفع الالتزامات الجارية من الأصل النقدية ( النقدية و شبه النقدية أي الاستثمارات المؤقتة )، أو التدفق العادي للنقدية الناتج عن المبيعات النقدية وتحصيل الذمم. ومن ثم يصبح من الضروري الاحتفاظ بمقادير كافية من الأصول سريعة التداول تفوق مقدار الخصوم المتداولة حيث أن الأمر يحتاج لفترة زمنية قد تطول لتحصيل الذمم و تحويل المخزون السلعي إلى نقدية.<sup>3</sup> وأهم هذه النسب هي كالآتي:

### 1. نسبة التداول ( السيولة العامة):

وتحسب هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

<sup>1</sup>-محمود عبد الحلیم الخلیلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية"، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، ص، 45.

<sup>2</sup>-جليل كاظم مدلول ألعارضي، مرجع سابق، ص 59

<sup>3</sup>-جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص 111.

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناسق بين الاستخدامات قصيرة الأجل و المصادر المالية قصيرة الأجل و بكلمة أخرى أن يكون لدى المؤسسة المقدرة المالية لمواجهة الالتزامات المالية فوراً مع ضمان استمرار النشاط. لقد حظيت هذه النسبة باهتمام المحللين في بداية هذا القرن و خاصة لأغراض تقييم الائتمان، وتم تحديد معياراً عاماً لهذه النسبة وهو  $\frac{1}{2}$  أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة، ولكن في الوقت الحالي ضعفت أهمية هذه النسبة لأن العبرة ليس في مبلغ الأصول المتداولة وإنما في تركيبة الأصول المتداولة و سرعة تحولها إلى نقدية هذا بالإضافة إلى أن هذه النسبة تدرس عنصرين من عناصر قائمة المركز المالي ( الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة ) والتي تم إعدادها في وقت معين، وبالتالي فإن هذه النسبة قد تتغير بعد لحظات من إعداد القوائم المالية.<sup>1</sup>

### 2. نسبة السيولة السريعة:

وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = ((\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات}) \div \text{الخصوم})$$

هي النسبة التي تربط بين الأصول المتداولة الشديدة السيولة، و الالتزامات المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، حيث تأخذ هذه النسبة بالاعتبار التفاوت في درجات السيولة للأصول المتداولة، وهو ما تجاهلته نسبة التداول، حيث درجة سيولة النقدية و الاستثمارات لا يمكن مقارنتها بدرجة سيولة المخزون، لذا فإن الأصول هنا صنفنا لنوعين: النوع الأول: أصول سريعة السيولة و هي مثل ( النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل ، الذمم المدينة )، وتتميز هذه الأصول بإمكانية تحويلها إلى نقد بشكل سريع و مناسب وبدون حدوث خسائر نسبية في قيمتها عند التحويل. أما النوع الثاني هو تلك الأصول البطيئة في تحولها إلى نقد مثل ( المخزون، والمدفوعات مقدما )، وهي الأصول التي تحتاج إلى فترة غير قصيرة لتتحول إلى نقد، وقد تتعرض لخسائر هامة في قيمتها إذا لم تأخذ الوقت الكافي لتسييلها وتحويلها إلى نقد.<sup>2</sup>

### 3. نسبة السيولة الجاهزة (النقدية):

<sup>1</sup>-منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، (غير منشورة)، عمان، 2000، الطلعة الأولى، ص (72-73).

<sup>2</sup>-مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 131 .

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

توضح نسبة السيولة النقدية مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتختلف تلك النسبة عن نسبة السيولة السريعة أو نسبة التداول بأنها تهتم بالنقدية وما في حكم النقدية من استثمارات في الأوراق المالية، وتستخدم تلك النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والمقابلة للتسيير بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون الاضطرار إلى بيع أصول متداولة أخرى.<sup>1</sup> وبحسب كما يلي:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

**ثانياً: نسب التمويل:** وهي النسب التي تقيس مساهمة الأموال بمختلف أنواعها: داخلية وخارجية، خاصة أو مقترضة، دائمة أو قصيرة الأجل في تمويل المؤسسة .

فالهيكل المالي يقسم من ناحية الملكية إلى أموال خاصة وأموال مقترضة، ومن ناحية المصدر إلى أموال داخلية وأموال خارجية، كما يقسم من ناحية تاريخ الاستحقاق إلى أموال قصيرة وأموال متوسطة وطويلة الأجل.<sup>2</sup>

### أ - نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة تعتبر صياغة أخرى لرأس المال العامل، أو ما يسمى بهامش الأمان، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100%، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، فهذا يدل على أن جزء من الأصول الثابتة مغطى بقروض قصيرة الأجل وتكون المؤسسة فيه قد أخلت بشرط الملائمة بين استحقاقية الخصوم وسيولة الخصوم.<sup>3</sup> وتكتب نسبة التمويل الدائم كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الدائمة} \div \text{الاستخدامات الثابتة}) \times 100$$

### ب نسبة التمويل الخاص:

<sup>1</sup>- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000، ص، 204.

<sup>2</sup>- محمد سراي، التحليل المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1994-1995، ص62.

<sup>3</sup>- مبارك لسلس، مرجع سابق، ص 45.

ودلالة هذه النسبة هي مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، فإذا كانت  $I = 1$  فان رأس المال العامل الخاص معدوم أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة وان وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة.<sup>1</sup> وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = (\text{الموارد الخاصة} \div \text{الاستخدامات الثابتة}) \times 100$$

ت نسبة الاستقلالية المالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = (\text{الموارد الخاصة} \div \text{مجموع الديون}) \times 100$$

وتحسب بالعلاقة التالية:

ان هذه النسبة تفسر مدى إمكانية المؤسسة من تسديد ديونها بالأموال الخاصة بشرط أن لا تتجاوز النسبة 2، فإذا تساوت مع 2 أو زادت عنه فهذا يعني أن الأموال الخاصة تساوي ضعف الديون أو أكثر، مما يجعل لها القدرة على تسديد ديونها أو الاقتراض.<sup>2</sup>

ث نسبة قابلية التسديد:

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة قابلية السداد} = (\text{الأصول الثابتة} \div \text{مجموع الديون}) \times 100$$

تهدف هذه النسبة إلى قياس مدى قدرة المؤسسة على سداد مختلف ديونها باستخدام أصولها الثابتة وذلك في حالة تصفية المؤسسة وبيع ممتلكاتها.<sup>3</sup>

ج نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا القدرة على الوفاء وتشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول المؤسسة بأموالها خارجية فكلما كانت هذه النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة، وكذا تكون لها فرصة أكبر في الحصول على القروض.<sup>4</sup> تصاغ نسبة التمويل الخارجي كما يلي:

<sup>1</sup>-تبية سومية، دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص 71.

<sup>2</sup>-الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 69.

<sup>3</sup>- نبيل بوفليح، "دروس وتطبيقات في التحليل المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019، ص، 41.

<sup>4</sup>- كحول سورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسبير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016)، ص، 145.

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = (\text{مجموع الديون} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

### ثالثاً: نسب النشاط

تعتبر هذه النسب مؤشر جيد على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على مختلف أنواع الأصول، كما تقيس مدى كفاءتها في استخدام أصولها لإنتاج أكبر قدر ممكن من السلع والخدمات لتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات وبالتالي زيادة أرباحها .

وتقوم نسب النشاط جميعها على المقارنة بين صافي المبيعات وجميع الاستثمارات في مختلف أنواع الأصول، مع افتراض وجود توازن معقول بين المبيعات ومختلف أنواع الأصول من بضاعة ومدنيين أصول ثابتة، بحيث تساعد على الكشف عن أي خلل قد يطرأ على هذا التوازن<sup>1</sup>.

#### 1. معدلات دوران المخزون:

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات، حيث إن الاستثمار في المخزون لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، لذلك يسمى بالاستثمار الجامد، وكلما طالّت مدة التخزين تحمّلت المؤسسة أعباء أكبر، لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران، ويجب أن تأخذ بالحسبان أن ارتفاع معدل دوران المخزونات قد لا يكون دليلاً على المقدرة والكفاءة<sup>2</sup>. وتنقسم معدلات دوران المخزون إلى عدة تقسيمات<sup>3</sup>:

➤ **متوسط المخزون:** يعبر متوسط المخزون عن قيمة المخزون الذي يتواجد بصفة عادية في مخازن المؤسسة الاقتصادية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط المخزون} = (\text{مخزون أول المدة} + \text{مخزون آخر المدة}) \div 2$$

#### ➤ معدل دوران المخزون:

<sup>1</sup>-حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017، ص 45.

<sup>2</sup>- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 49.

<sup>3</sup>-منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، (2020/2019)، ص 108.

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

يعبر معدل دوران المخزون عن عدد المرات التي يتجدد فيها مخزون المؤسسة الاقتصادية من البضائع والمواد والمنتجات بصفة منتظمة خلال السنة المالية، ويجب مقارنته مع مؤسسات مماثلة في نفس القطاع.<sup>1</sup>

ويعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.<sup>2</sup>

ويتم حساب هذا المعدل حسب نوع المخزون بالعلاقة التالية:

دوران المخزون = تكلفة شراء البضائع المباعة ÷ متوسط المخزون من البضائع

دوران المواد الأولية = تكلفة شراء المواد الأولية المستهلكة ÷ متوسط المخزون من المواد الأولية

دوران المنتجات المصنعة = تكلفة إنتاج المنتجات المباعة ÷ متوسط المخزون من المنتجات

### ➤ مدة تصريف المخزون:

هي المدة التي يبقى فيها المخزون قائما لحين بيعه، أي متوسط فترة التخزين، وكلما قلت هذه الفترة كلما كان أفضل للمؤسسة، لأن ذلك يساهم في تقليل التكاليف التخزين وتحسين سيولة المؤسسة.<sup>3</sup>

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة التخزين} = (360 \div \text{معدل دوران المخزون})$$

يشير انخفاض فترة الاحتفاظ بالمخزون إلى ارتفاع مبيعات المؤسسة، مما يدعم السيولة والربحية في المؤسسة نظرا لما توفره من نقد، بافتراض أن كل عملية بيع سوف تضمن ربحا جديدا للمؤسسة، أما ارتفاع فترة الاحتفاظ بالمخزون فيكشف الدوران البطيء للمخزون على احتمال وجود مخزون راكد كما يعبر عن عدم تمكن الوحدة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 109

<sup>2</sup> اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2008/2009)، ص، 49.

<sup>3</sup> -عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة)، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص، 87.

## الفصل الأول: الدراسة النظرية حول كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

من تشغيل أموالها التشغيل الجيد لان الدوران البطيء يدل على تجميد الأموال المستخدمة في المخزون لفترة طويلة.<sup>1</sup>

### 2. معدل دوران حسابات الذمم المدينة:

يشير وجود الحسابات المدينة ( العملاء وأوراق القبض ) في الميزانية العامة إلى اعتماد الإدارة في سياسة البيع بالأجل، وفي الحقيقة فان الإدارة تفضل دائما سياسة البيع النقدي، ولكن التعذر في تحقيق هذه الرغبة جعلها تميل إلى البيع بالأجل مع اهتمامها بحصر وتحديد العملاء الذين تتعامل معهم، وكذلك تواريخ تحصيل قيم هذه المبيعات.

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدي فعالية سياسة الائتمان والتحصيل.<sup>2</sup> وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = (\text{رقم الأعمال السنوي} \div \text{متوسط ديون الزبائن})$$

➤ متوسط ديون الزبائن: وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{متوسط ديون الزبائن} = (\text{ديون الزبائن لأول المدة} + \text{ديون الزبائن آخر المدة}) \div 2$$

➤ فترة تحصيل الزبائن: فترة التحصيل هي الفترة الزمنية (بالأيام) التي على المؤسسة انتظارها لحين قبض ثمن مبيعاتها الآجلة نقدا، كما يمكن تعريفها بأنها عدد الأيام اللازمة لتحصيل الرصيد القائم من الحسابات المدينة في فترة معينة بافتراض التزام المدينين بالدفع في المواعيد المتفق عليها.<sup>3</sup>

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة تحصيل من الزبائن} = (360 \div \text{معدل دوران})$$

<sup>1</sup>- هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2018/2019)، ص، 180.

<sup>2</sup>-اليمين سعادة، مرجع سابق، ص50.

<sup>3</sup>-حسن سليمان محمد أبو عودة، مرجع سابق، ص46.

3. معدل دوران حسابات الذمم الدائنة:

يشير وجود الحسابات الدائنة الممثلة في الموردين وأوراق الدفع في الميزانية إلى اعتماد المؤسسة في تمويل المخزون على سياسة الشراء على الحساب، حيث تسعى إلى تنويع مصادر التمويل من خلال التعامل مع العديد من الموردين للحصول على أفضل البضائع والمواد وبأقل سعر ممكن وبأيسر الشروط التجارية.<sup>1</sup>

➤ **معدل دوران الموردين:** يمثل معدل دوران الموردين عدد المرات التي تتجدد فيها ديون المؤسسة تجاه الموردين من خلال عمليات شراء البضائع والمواد الأولية واللوازم والتموينات الأخرى على الحساب خلال السنة المالية.<sup>2</sup>

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = (\text{مشتريات السنة} \div \text{متوسط ديون الموردين})$$

➤ **متوسط ديون الموردين:** ويحسب بالعلاقة التالية:

$$= (\text{الموردون والحسابات الملحقة لأول المدة} + \text{الموردون والحسابات الملحقة لآخر المدة}) \div 2$$

➤ **مدة التسديد للموردين:** تمثل المدة المتوسطة للشراء للأجل، أو المدة المتوسطة التي تمكثها المؤسسة للوفاء بالتزاماتها اتجاه الموردين.<sup>3</sup>

وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{مدة التسديد للموردين} = (360 \div \text{معدل دوران الموردين})$$

<sup>1</sup>-هادفي خالد، مرجع سابق، ص 181.

<sup>2</sup>-منير عوادي، مرجع سابق، ص، 111.

<sup>3</sup>- مبارك لسلس، مرجع سابق، ص، 51.

رابعاً: نسب الربحية

وهي تلك النسب التي تقيس نتيجة أعمال المؤسسة وكفاءة السياسات والقرارات الاستثمارية المتخذة من الإدارة العليا، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس من خلالها ربحية المؤسسة، وتختلف استخدام هذه المؤشرات حسب طبيعة المؤسسة والطرق والأساليب المحاسبية المتبعة في استخراج نتيجة أعمالها والظروف المحيطة والهدف من تحليل نسب الربحية.<sup>1</sup> وفي ضوء ذلك نستطيع تقسيم نسب الربحية إلى:

أ -نسبة ربحية الأصول: تشير هذه النسبة إلى ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة الإجمالية.<sup>2</sup>

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

ب نسبة ربحية الأموال الخاصة: تشير هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل ملاك المؤسسة، كلما زادت هذه النسبة كلما عبرت عن كفاءة الإدارة المالية في استغلال أموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم والعكس يحصل عندما تتخفف هذه النسبة.

المهم أن هذه النسبة تعتبر أحد أهم النسب المالية التي يتم تداولها في سوق الأوراق المالية لأنها تعكس ربحية السهم الواحد.<sup>3</sup>

وتحسب هذه النسبة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = (\text{النتيجة الصافية} \div \text{الأموال الخاصة}) \times 100$$

ت -نسبة ربحية النشاط: تمثل النسبة مردودية رقم الأعمال، أو ما تقدمه الوحدة النقدية من الربح، فضخامة رقم الأعمال في بعض الأحيان قد تكون مضللة، لأن زيادة النشاط في المؤسسة يتزامن في العادة مع تزايد الأعباء الكلية، قد تمتص هذه الأعباء كل رقم الأعمال وتتبخر معها الأرباح. وبالتالي فهذه النسبة تبين كفاءة المسيرين في إدارة كل من رقم الأعمال والأعباء الكلية.<sup>4</sup>

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال}) \times 100$$

وتحسب بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص، 86.

<sup>2</sup> كحول سورية، مرجع سابق، ص، 151.

<sup>3</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص، 199.

<sup>4</sup> مبارك لسوس، مرجع سابق، ص، 52.

### المبحث الثالث: مدخل نظري للأداء المالي

يعتبر الأداء المالي من أهم محاور الأداء العام للمؤسسة فهو الركيزة الأساسية لمختلف الأداءات الأخرى، ومما يبرز هذه الأهمية هو إمكانية قياسه كميًا بشكل دقيق ومفصل يغطي جميع أنشطة المؤسسة باعتباره يستند بشكل كبير على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية والتي تعتبر مخرجات النظام المحاسبي، حيث يتطلب التقييم الموضوعي للأداء توفير البيانات والمعلومات ذات الخصائص النوعية، إلى جانب استخدام مؤشرات القياس المناسبة بما يسمح بنتائج أحكام ذات مصداقية حول مستوى الأداء الماضي والحاضر واستشراف الأداء المستقبلي للمؤسسة.

### المطلب الأول: مفهوم الأداء و الأداء المالي

تباينت نسبيًا رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم الأداء المالي، نظرًا لتباين وجهات النظر حول تحديد الوظيفة المالية من أساسها، فبعض التعاريف أسندت الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الإستراتيجيات الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وأيضًا مواجهة المصاعب والعقبات المالية.

**الفرع الأول: مفهوم الأداء:**

**تعريف 01:** لطالما أقصر مفهوم الأداء في كثير من الدراسات على المورد البشري فقط باعتباره المورد الأساسي وإهمال باقي الموارد و الأنشطة حيث كان يعرف الأداء بأنه " قيام الفرد بالأنشطة و المهام المختلفة التي يتكون منها عمله "، لكن بالرغم من كون المورد البشري جزء لا يتجزأ من أهداف المؤسسة وبالرغم من أهميته إلا أنه لا يعبر كافيًا لوحده للحكم على نشاط المؤسسة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هو محاولة تحقيق المؤسسة الأهداف المنتظرة مع تخفيض الموارد المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف ويشتمل مفهومي الفعالية، هي الوصول إلى الأهداف المرجوة، وهي تخفيض الموارد المستخدمة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: مفهوم الأداء المالي:

للأداء المالي عدة تعاريف يمكن أن نذكر منها ما يلي:

**تعريف 01:** ويعرف بمدى تحقيق القدرة الإرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة

<sup>1</sup>خويلي نجلاء، مرجع سبق ذكره، ص 141

<sup>2</sup> بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسبير، جامعة محمد خبزر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013، ص 49

المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة، والبعض يعرفه بمدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر و الصعاب المالية.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** ويعرف الأداء المالي على أنه مؤشر لمدى مساهمة الأنشطة في خلق الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني: أهمية تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى أهمية تقييم الأداء المالي وجب تعريفه، وعليه فتقييم الأداء المالي هو قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياس ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية، تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة . ومن التعاريف نجد تقييم الأداء المالي على أنه مجموعة الإجراءات والنسب التي تستخدم في تحديد قيمة مدى تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها.<sup>3</sup>

وفي نفس السياق يرى Peter rose إن تقييم الأداء المالي بأنه الأداة التي تستخدم لقياس النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المحددة مسبقا بهدف الوقوف على الانحرافات و تحديد مسبباتها. وعليه يتضح مما سبق أن عملية تقييم الأداء تشمل القياس الذي يتم بموجب مجموعة من المعايير و المؤشرات و إصدار الأحكام على ما تم قياسه، أي أن القياس هو مرحلة أساسية من عملية التقييم، وللاشارة أن تقييم الأداء هو جزء من عملية الرقابة، فهو يعمل على قياس نتائج المؤسسة باستخدام مجموعة من مؤشرات الكفاءة و الفعالية ومقارنتها بالمعايير المحددة مسبقا.<sup>4</sup>

وعليه تظهر أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:<sup>5</sup>

- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف أنشطة المؤسسة.
- ✓ يقدم تقييم الأداء صورة على الوضعية المالية للمؤسسة من خلال مؤشرات المالية.
- ✓ يوضح تقييم الأداء كفاءة تخصيص واستخدام الموارد المتاحة.

<sup>1</sup>- دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص34-35.

<sup>2</sup>- شذى أحمد العرموطي، مرجع سابق ذكره، 26.

<sup>3</sup>- عقي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017، ص110.

<sup>4</sup>- نفس المرجع، ص111.

<sup>5</sup>- السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريح للنشر، الرياض، 2000، ص41-42.

✓ تساهم عملية تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة الملائمة و الانسجام بين الأهداف و الاستراتيجيات. المعتمدة و علاقتها بالبيئة المحيطة.

### المطلب الثالث: معايير تقييم الأداء المالي

تتطلب عملية تقييم الأداء مجموعة من المعايير لغرض حساب مستوى الأداء المحقق و الوقوف على مستوى تطور أي جانب من جوانب النشاط.

ويعرف المعيار أنه " أية وسيلة للقياس يمكن الاستعانة بها في اتخاذ قرار حكم موضوعي على حالة معينة"، وقد يأخذ هذا المعيار أشكالاً مختلفة فقد يكون قاعدة قانونية، اقتصادية، اجتماعية أو سياسية وقد يكون عبارة أو جملة قياسية أو قاعدة رياضية تأخذ شكل نسب و معادلات تغذى بمعلومات إحصائية من واقع المؤسسة.<sup>1</sup>

ويستخدم المحلل المالي مجموعة من المعايير للتعبير عن مستوى الأداء المالي الايجابي منها أو السلبي وأهم هذه المعايير:<sup>2</sup>

1. **المعايير التاريخية**: تعتمد هذه المعايير على مجموعة المؤشرات المالية التاريخية لسنوات سابقة لنفس المؤسسة ومقارنتها مع النتائج الحالية وهي تعبر عن مجموعة المعايير الهمتولدة داخل المؤسسة والمقبولة من قبل المحلل للمقارنة.

2. **المعايير المستهدفة**: وهي عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة و البيانات التي ترد فيها ويمكن للمحلل أن يقارن بين هذه المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعية مسبقا.

3. **المعايير الصناعية**: وهي عبارة عن معايير نمطية موضوعة في ضوء الظروف الطبيعية الجيدة و المقبولة لنشاط المؤسسة وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق عن الأداء المالي المقبول للمؤسسة محليا أو إقليميا أو دوليا في ضوء مؤشرات واضحة معيارية محددة.

### المطلب الرابع: خطوات ومتطلبات تقييم الأداء المالي

#### الفرع الأول: خطوات تقييم الأداء المالي

<sup>1</sup>-مجيد الكرخي، تقييم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص57.

<sup>2</sup>-بوزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2010-2011، ص 23.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:<sup>1</sup>

1 جمع البيانات و المعلومات الإحصائية : الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث أن خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية والتقارير السنوية بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.

2 تحليل ودراسة البيانات والمعلومات الإحصائية : للوقوف على مدى دقتها وصلاحيتها لحساب المعايير و النسب والمؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء. حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات وتقديم الاستعانة إلى طرق الإحصائية.

3 إجراء عملية التقييم : باستخدام المعايير والنسب اللائمه للنشاط الذي تمارسه الوحدة الاقتصادية بهدف لوصل إلى حكم موضوعي ودقيق، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

4 اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم: بعد الوصول إلى حكم موضوعي ودقيق يمكن اتخاذ القرار في ظل عملية التقييم والأهداف المسطرة وتصحيح الانحرافات التي حصلت، من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.

5 تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات: التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم لزيادة فعالية المتابعة والرقابة، ووضع التوصيات معتمدين على عملية تقييم الأداء المالي من خلال النسب.

ولعل من أهم هذه الخطوات هو اختبار أفضل وأنسب طرق لتقييم الأداء المالي كل حسب موضوع الدراسة ومجال نشاط الشركة محل الدراسة. فتبعاً لمنطلق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية، معيارية وتفسيرية، وتبعاً لمعايير المستخدمة، توجد طرق فردية أو متعددة الاتجاه، بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب، الأشكال، المصفوفات، الرسوميات، كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الاقتصادي، بحوث، العمليات الكمية... الخ، وأخيراً تبعاً للمهتمين قد تكون داخلية أو خارجية.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: متطلبات تقييم الأداء المالي

<sup>1</sup>-زاية عبد النور، محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018، ص 87  
<sup>2</sup>- السعيد فرحات جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

تطلب عملية تقييم الأداء بض المتطلبات الأساسية التي من شأنها الارتقاء بدرجة التقييم إلى مستوى من الدقة والموثوقية الذي يساعد على اتخاذ القرارات السليمة في تصحيح الانحرافات وتحديد المسؤوليات والارتقاء بالنتائج إلى المستويات المرغوبة، ومن هذه المتطلبات نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

- 1 - أن يكون الهيكل التنظيمي للوحدة الاقتصادية واضحا تتحدد فيه المسؤوليات و الصلاحيات لكل مدير ومشرف بدون أي تدخل بينها.
- 2 - أن تكون أهداف الخطة الإنتاجية بيّنة واضحة وواقعية قابلة للتنفيذ، ولا يتم ذلك دون دراسة لهذه الأهداف، دراسة مستفيضة ومناقشتها مع كل المستويات داخل الوحدة الاقتصادية لكي تأتي الأهداف متوازنة تجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ.
- 3 - أن يتوفر للوحدة الاقتصادية مالكا متمرسا في عملية تقييم الأداء متفهّما لدوره عرفا بطبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية قادرا على تطبيق المعايير والنسب والمؤشرات التقييمية بشكل صحيح.
- 4 - أن يتوفر للوحدة الاقتصادية نظاما متكاملا وفعالاً للمعلومات والبيانات والتقارير اللازمة لتقييم الأداء بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنظمة تساعد المسؤولين في الإدارات على اختلاف مستوياتها من اتخاذ القرار السليم و السريع وفي الوقت المناسب لتصحيح الأخطاء وتقادي الخسائر في العملية الإنتاجية.
- 5 - أن تكون الإجراءات والآليات الموضوعية لمسار عملية تقييم الأداء بين الإدارات المسؤولة عن تقييم الأداء في الهيكل التنظيمي واضحة ومنظمة ومتناسقة ابتداء من الإدارة في مركز المسؤولية وصعودا إلى الوزارة وبالعكس، وإلا تعرقلت العمليات التقييمية والتصحيحية للأداء في هذا المستوى أو ذاك وضاعت الجدية المطلوبة من اتخاذ القرارات المتعلقة بعملية تقييم الأداء.

6 - وجود نظام حوافز فعال، بحيث يحقق هذا النظام رابطا متينا بين الأهداف المنجزة وبين المخطط منها.

### المطلب الخامس: أثر كفاءة إدارة رأس المال العامل على الأداء المالي

ينظر إلى إدارة رأس المال العامل كمؤشر على فعالية المنشأة في إدارة سيولتها وعملياتها التشغيلية، فإذا انخفض رأس المال العامل بشكل كبير دل ذلك على ضعف قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل وبالتالي زيادة مستوى مخاطر سيولتها، وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع رأس المال العامل بشكل كبير دليل على أن المؤسسة غير فعالة في إدارة عملياتها التشغيلية. لذا فإن رأس المال العامل يحظى بأهمية كبيرة لدى المؤسسات، وذلك يعود إلى أن النسبة الأكبر من حالات فشلها يعزى إلى ضعف القرارات المتعلقة بإدارته. ومن الأهداف الرئيسية لإدارة رأس المال العامل إيجاد دورة تشغيلية تحقق هدف السيولة والربحية بكفاية، ويتم ذلك عن

<sup>1</sup>-مجيد الكرخي، مرجع سبق ذكره، ص 42-43.

طريق تحويل الأصول إلى سيولة بشراء السلع الجاهزة وبيعها مع الحصول على الربح، في كل مرة يؤدي ذلك إلى تحسين الربحية، كما أن تكرار مرات البيع يزيد من التدفق النقدي إلى داخل المؤسسة مما ينتج عنه تحس السيولة. لذا تعتبر إدارة رأس المال العامل من الأهداف الأساسية للإدارة المالية، وكلما زادت الكفاءة في إدارته كلما زادت الكفاءة وزادت معها الربحية والمقدرة على الوفاء بالالتزامات.<sup>1</sup>

وتهدف الكفاءة في إدارة رأس المال العامل إلى الاحتفاظ بقدر كاف من السيولة مع تحقيق الربحية وتجنب المخاطر، إذ تتطوي إدارة رأس المال العامل على التوفيق بين طبيعة الأصول المتداولة وبين طبيعة الخصوم المتداولة التي تستخدم لتمويلها حتى يمكن الحفاظ على درجة الخطر التي تتعرض لها المؤسسة عند حدها الأدنى، وذلك عن طريق تحديد مزيج التمويل المناسب الذي يخفض التكلفة ويعظم الربحية وبالتالي الإسهام في تعظيم قيمة المؤسسة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup>-شذى أحمد العرموطي، مرجع سبق ذكره، ص30  
<sup>2</sup>-نفس المرجع، ص30

## خلاصة الفصل :

يعتبر التسيير المالي للقوائم المالية أداة يستعملها العديد من الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات الاقتصادية حيث يكمن الهدف الأساسي منه هو حكم وإعطاء تقييم للوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية وكذا الحكم على أدائها المالي، وللوصول إلى هذه الأهداف يتبع المحلل مجموعة من الخطوات حيث تبدأ بتحديد الغرض وسياق التحليل وتنتهي بوضع التوصيات المناسبة بشأن عملية التشخيص وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والأساليب التي تتمحور أساسا حول مؤشرات الأداء المالي والنسب المالية.

أيضا تمكنا من معرفة طبيعة الأداء المالي بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف مكوناته ومؤشراته وأهدافه التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل. وكذا تطرقنا إلى عرض أهم النسب والمؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي التي تتمحور أساسا حول الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج. ولتعميق الفهم أكثر وإبراز أهمية تقييم الأداء المالي في تشخيص الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال الفصل الثاني الذي سنتطرق إليه.

## الفصل الثاني :

### الدراسة الميدانية

### لمؤسسة الحياة

### للصناعات الدوائية

تمهيد:

مكنتنا الدراسة النظرية من التعرف على مختلف الجوانب النظرية حول إدارة رأس المال العامل والأداء المالي، حيث اتضح لنا أن تقييم الأداء المالي يعتمد وبشكل أساسي في مدخلاته على البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية ويتم تطبيق مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية على القوائم المالية، وهذا من أجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ولكي تكون دراستنا أكثر واقعية قمنا بدعم الفصل النظري بفصل تطبيقي، فاخترنا مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية(عمان-الأردن) ليكون حقلاً لهذه الدراسة، لذا سنحاول من خلال هذا الفصل إسقاط مختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية التي تعرضنا لها في الجانب النظري على القوائم المالية للمركب في حدود ما سمحت به المعطيات المتحصل عليها من أجل التعرف بشكل ميداني على دور إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسة حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين كالآتي:

**المبحث الأول: تقديم شركة الحياة للصناعات الدوائية**

**المبحث الثاني: كفاءة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة في تقييم أدائها المالي**

### المبحث الأول: عرض عام عن مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية

تعد مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية بعمان إحدى المؤسسات التي تنشط في سوق صناعة الأدوية في الأردن، التي تركز جل جهودها لتطوير الرعاية الصحية من خلال توفير مستحضرات صيدلانية فعالة، آمنة وعالية الجودة في ظل المنافسة ضمن اقتصاد عالمي حر، وسنحاول في هذا المبحث عرض أهم الجوانب المتعلقة بالمؤسسة كتقديم بطاقة تعريفية لها تتضمن تاريخ إنشائها مروراً لأهميتها ومختلف المهام التي تقوم بها، لنعرج في الأخير لعرض هيكلها التنظيمي.

#### المطلب الأول: تقديم مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية

تكرس مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية جل جهودها لتطوير الرعاية الصحية من خلال تحضير مستحضرات صيدلانية فعالة، وتدير أعمالها بمسؤولية عالية وتهدف إلى تطوير كفاءة الموارد البشرية وأفكارهم المبدعة لتمكينهم للوصول إلى أهدافهم في النمو الشخصي وتطوير الذات.

#### الفرع الأول: نبذة عن تأسيس المؤسسة

##### أولاً: نشأة المؤسسة

شركة الحياة للصناعات الدوائية المساهمة العامة هي شركة أردنية تأسست كشركة ذات مسؤولية محدودة بتاريخ 1994/4/3 تحت الرقم (3516) برأس مال قدره (2.000.000) دينار أردني مسدد بالكامل، وقد تم زيادة رأسمالها عي فترات مختلفة بحيث أصبح (5.500.000) دينار أردني إلى (9.500.000) دينار أردني.

وافقت الهيئة العامة للشركة بتاريخ 2005/7/31 على تحويل صفة المؤسسة من ذات مسؤولية محدودة إلى مساهمة عامة ورفع رأس المال من (5.500.000) دينار أردني إلى (9.500.000) دينار أردني واعتمدت القيمة الدفترية للأصول وخصوم المؤسسة كما في 2005/7/31 كأساس لعملية التحويل.

##### ثانياً: التعريف بالمؤسسة

يتمثل المؤسسة الشركة الرئيسي الحالي في صناعة الأدوية البشرية العامة وبأشكالها الصيدلانية المختلفة إضافة إلى القيام بعمليات التسويق والاستيراد والتصدير والاستثمار كما هو موضح.

يقع مبنى المؤسسة في منطقة الرجيب-أبو علندا وتبلغ مساحة البناء 8150 متر مربع مقام على أرض تزيد مساحتها عن 11 ألف متر مربع، وقد أعادت المؤسسة تفعيل مشروع توسعة مبانيها القائمة بمساحة إضافية إجمالية تبلغ بحدود 5000 متر مربع والتي من المتوقع استكمالها مع نهاية العام 2017، إضافة إلى أن الشركة تملك بالكامل قطع أراضي مجاورة مما يوفر مساحة إجمالية تبلغ 26 ألف متر مربع متاحة للتوسعات المستقبلية والاستثمارية، كما لا يوجد للمؤسسة أية فروع داخل وخارج المملكة الأردنية الهاشمية.

ويبلغ عدد العاملين في المؤسسة ( 196 ) موظفاً، أما العاملين في الأسواق الخارجية فيتم التعاقد معهم مباشرة من قبل موزعي الشركة في أسواق التصدير. كما تقوم المؤسسة بالتعاقد مع مؤسسات متخصصة تقدم عمالة أردنية حسب الحاجة وذلك لتنفيذ التزاماتها في مواسم العطاءات. وستقوم المؤسسة باستحداث الشواغر في كافة المستويات وفقاً لحاجتها وبناءً على تطور أعمالها لضمان حسن سير وإدارة الأعمال بما يتناسب مع خططها المستقبلية. ويبلغ حجم الاستثمار الرأسمالي للمؤسسة (20.717.436) دينار.

#### الفرع الثاني: الأهداف المستقبلية

سوف تسعى المؤسسة خلال السنوات الثلاث القادمة بناءً على توقعات مجلس الإدارة إلى تحقيق ما يلي:

##### أ. المبيعات والأرباح:

ستسعى المؤسسة إلى زيادة مبيعاتها وأرباحها، محلياً وخارجياً، والتعامل مع التحديات والمعوقات التي تواجه الصناعة الدوائية بشكل عام للتقليل من الأثر السلبي لهذه المعوقات. وأبرز ما تواجهه الصناعة من تحديات تتمثل المخاطر على عمليات البيع والتصدير نتيجة سياسات الدعم للصناعات المحلية في هذه الأسواق وخفض أسعار بعض الأصناف في السوق الأردني والأسواق الأخرى، وارتفاع كلف المواد الخام، واشتداد المنافسة وإفراط بعض المنافسين بتقديم الحسومات الغير مدروسة والتي تؤدي إلى تآكل أرباح القطاع.

##### ب. تطوير الأعمال:

تم إعداد خطة لتطوير الأعمال للثلاث سنوات القادمة تتضمن تعزيز محفظة مستحضرات المؤسسة.

##### ج. المستحضرات:

سيتم تقديم العديد من الملفات للتسجيل وإعادة التسجيل في سوق الأردن وأسواق التصدير.

**د. البحث والتطوير :**

ستعمل المؤسسة على زيادة كفاءة دائرة البحث والتطوير ورفدها بالكفاءات والآلات لتساهم في تحقيق أهداف المؤسسة. كما يجري العمل على تطوير العديد من المستحضرات الجديدة. علما أن مراحل تطوير المستحضرات من بدايتها إلى الانتهاء من تسجيلها تتطلب بالمعدل 24 شهرا في الأردن.

**هـ. الموارد البشرية:**

ستعمل المؤسسة على استكمال خططها بإعادة هيكلة دائرة الموارد البشرية ورفدها بالكفاءات لرفع سوية الدارة لتكون حسب المعايير العالمية والممارسات الجيدة بما يمكن المؤسسة من تحقيق أهدافها.

**و. التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر :**

ستقوم المؤسسة بالتعاقد مع شركة تدقيق عالمية للقيام بمهام التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بحيث يصبح نهج المؤسسة في العمل مبنيا على تحديد وتقييم المخاطر وأثرها المحتمل على المؤسسة وتطوير وتعميم هذا المفهوم على كافة الدوائر بما يعزز قدرة الشركة على تحصين ذاتها من المخاطر.

**ز. البنية التحتية:**

سيتم الانتهاء من المراحل الأخيرة من مشروع التوسعة مع نهاية العام 2019.

**ح. الأجهزة والمعدات:**

سيتم تشغيل وتأهيل عدد من الآلات والأجهزة في دوائر الإنتاج والرقابة النوعية خلال النصف الأول من العام 2019 حيث تم التعاقد عليها خلال العام 2018.

**الفرع الثالث: الوضع التنافسي والشركات التابعة**

**أولا:الوضع التنافسي**

تقوم المؤسسة بتصنيع أدوية جنيسة بعدة أشكال صيدلانية تسوق بعلامات تجارية خاصة بها وتتميز منتجاتها بالجودة والسمعة الحسنة محليا وفي أسواق التصدير. وبرغم أن الأدوية الجنيسة يصعب المفاضلة بينها أو تمييزها من خلال التركيب الكيميائي أو الاستعمال ولا يمكن حمايتها من المنافسة إلا أن المؤسسة استطاعت

أن تحافظ على وضع تنافسي مميز حيث كانت سبابة بطرح عدد من المستحضرات لأول مرة في السوق الدوائي. ولا تزال المؤسسة تحافظ على مراكز متقدمة لهذه المستحضرات.

### ثانياً: الشركات التابعة

لا يوجد شركات شقيقة للمؤسسة. يوجد للمؤسسة شركة تابعة هي شركة الحياة للعناية الصحية الدولية وهي مؤسسة معفاة مملوكة بالكامل لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية ويتمثل نشاطها الرئيسي في الاستيراد والتصدير والاستثمار خارج المملكة. قامت المؤسسة من خلال المؤسسة التابعة لها بالاستثمار في أحد مصانع المكملات والأدوية في الهند. تدار المؤسسة التابعة من قبل مدير عام فقط إذ لم تباشر أية أعمال باستثناء الاستثمار المذكور ولا يوجد فيها أي موظفين وليس لها أية فروع، وتمارس أنشطتها من خلال موقع خصص لها لدى المؤسسة.

### المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة

قبل التطرق إلى الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة في الفرع الثاني، سنحاول في الفرع الأول التعرف على طبيعة هيكلها التنظيمي.

### الفرع الأول: طبيعة الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة

إن الهيكل التنظيمي هو عبارة عن البناء أو الشكل الذي يبين مختلف المستويات الإدارية والوحدات التنظيمية الرئيسية والفرعية والوظائف، ويبين أشكال وأنواع الاتصالات وشبكات العلاقات القائمة داخل المؤسسة.

ولتحقق مؤسسة الحياة أهدافها، تسعى إلى تصميم هيكل تنظيمي مرن (أي قدرته على الاستجابة لمتغيرات البيئة). ويتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة من مجموعة الوظائف الأساسية والفرعية لتحقيق انسجام التنظيم وفاعليته، إن محدودية حجم المؤسسة يجعل تبني الهيكل التنظيمي البسيط المقسم حسب الدوائر والمصالح هو الأجدر في هذه الحالة، كما أن بساطته تضمن:

تدفق المعلومات بشكل سريع بين مختلف مصالح المؤسسة.

تكوين علاقات مباشرة بين الرئيس والمرؤوسين.

وجود مرونة تنظيمية تمكن من مجابهة تقلبات المحيط.

وباعتبار الهيكل التنظيمي للمؤسسة هرم يوضح مختلف المستويات والوظائف والعلاقات المختلفة بين الوظائف الموجودة بشكل متسلسل وتصاعدي.

### الفرع الثاني: عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة

يبلغ عدد العاملين في المؤسسة 242 موظفا موزعين حسب المؤهلات التالية:

الجدول رقم (01): توزيع عدد العاملين حسب المؤهلات

عدد الموظفين	المؤهل
1	دبلوم عالي
120	بكالوريوس
69	دبلوم
52	ثانوية عامة وما دون
242	الاجمالي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مؤسسة محل الدراسة

وتم بناء الهيكل التنظيمي وفصل الصلاحيات والمهام بما يتوافق مع أدلة التصنيع الصيدلاني الجيد والنظم الإدارية الحديثة، علما أن توزيع عدد العاملين في المؤسسة حسب الدوائر هو على النحو التالي:

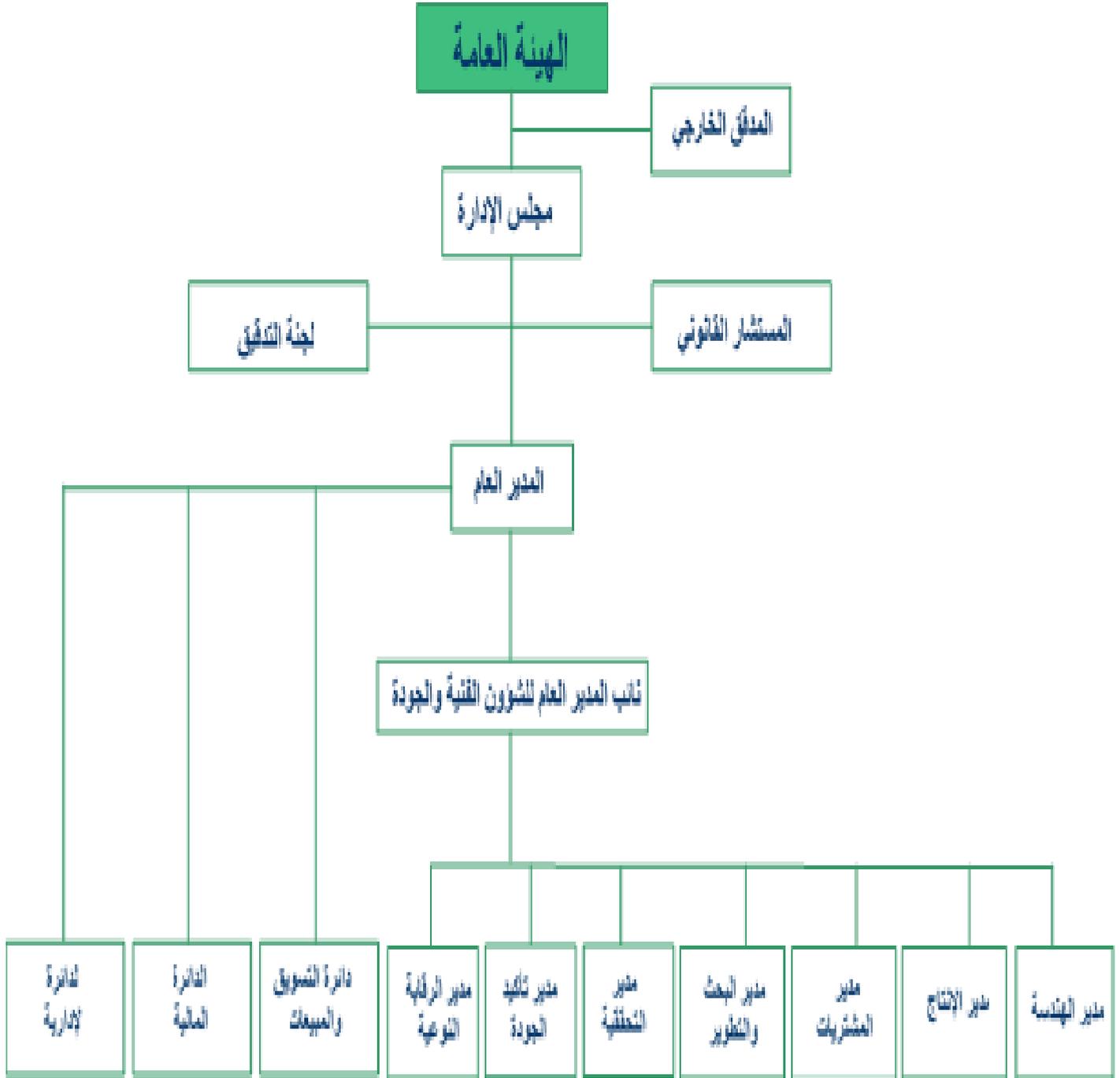
عدد العاملين	الدوائر
23	الإدارة العامة، الدائرة المالية، المشتريات
31	الدائرة الإدارية وشؤون الموظفين والعلاقات العامة والخدمات
60	دائرة الجودة/ تأكيد الجودة، الرقابة النوعية، التحقيقية
119	الدائرة الفنية/ البحث والتطوير، الإنتاج، تخطيط الإنتاج، الهندسة، المستودعات
9	دائرة التسويق والمبيعات/ التسويق، التصدير، التسجيل
242	الاجمالي

الجدول رقم (02): توزيع العاملين حسب الدوائر

وتحدد المؤسسة المؤهلات والأوصاف الوظيفية لكافة العاملين ويتم تحديد وتنفيذ احتياجات التدريب لهم بناء على تقييم سوي وحسب الخطط الموضوعة لهم لتأهيلهم وتطويرهم في مجالات عملهم إضافة إلى تطوير المهارات القيادية والإدارية. كما تعتمد الشركة وتنفذ برامج لتدريب كافة العاملين الجدد فور تعيينهم. وتحفظ المؤسسة بسجلات تبين التدريب الذي حصل عليه كل موظف، حيث تم خلال العام 2018 عقد (9) ورشات عمل ودورات تدريبية داخل المؤسسة شملت (183) موظفاً، كما تم التعاقد مع جهتين متخصصتين قامتتا بتقديم ورشتي يعمل داخل المؤسسة، إحداهما فنية استفاد منها (11) موظفاً، والثانية كانت لتقوية اللغة الانجليزية لمن تتطلب طبيعة عملهم ذلك حيث استفاد منها (20) موظفاً على مدى ستة أشهر، وتم أيضاً إيفاد (49) موظفاً إلى (23) دورة تدريبية خارجية.

يعتبر الهيكل التنظيمي المحدد والمنظم للمسؤوليات والسلطات وتقسيم العمل داخل المركب، ويشمل على مجموعة من المصالح المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الحياة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق المؤسسة

## المبحث الثاني: كفاءة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة في تقييم أدائها المالي

سنحاول في هذا المبحث تطبيق حساب نسب قياس كفاءة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية بالاعتماد على قوائمها المالية .

### المطلب الأول: كفاءة إدارة رأس المال العامل لمؤسسة الحياة

سنقوم في هذا المطلب بحساب كل من إجمالي رأس المال العامل، معدل دوران المخزون، متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة ومعدل دوران الأصول.

### الفرع الأول: حساب صافي رأس المال العامل

صافي رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة، يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{صافي رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة}$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم (03): حساب صافي رأس المال العامل

2018	2017	2016	2015	2014	البيان / السنوات
16.122.160	15.468.746	12.920.027	10.839.614	11079559	إجمالي الأصول المتداولة
4838985	3695936	2343321	2212176	2205628	إجمالي الخصوم المتداولة
11283175	11772810	10576706	8627438	8873931	صافي رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

نستطيع القول أن المؤسسة من منظور صافي رأس المال العامل حققت نتائج موجبة طيلة الفترة (2014-2018) أي أن المؤسسة في حالة تحويل كل أصولها الجارية إلي سيولة فإنها تستطيع الوفاء بكل استحقاقات الخصوم الجارية مع تحقيق فائض أو هامش أمان، حيث يقدر في السنة 2014 بـ 8873931 د، والسنة 2015 يقدر بـ 8627438 د، والسنة 2016 يقدر بـ 10576706 د، والسنة 2017 يقدر بـ 11772810 د، والسنة 2018 يقدر بـ 11283175 د.

الفرع الثاني: حساب معدل دوران المخزونات

ويعبر هذا المعدل عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضا في الحكم على كفاءة إدارة التسويق. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة شراء المواد} \div \text{متوسط المخزون من المواد}$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم (04): حساب معدل دوران المخزونات

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط مخزون المواد		1465578.5	1684871.5	1469667	1415568	1537227
تكلفة شراء المواد		2213023.53	2830584.12	2704187.28	3241650.72	3627855.72
فترة التخزين		240 يوم	214 يوم	195 يوم	157 يوم	152 يوم
معدل دوران المخزون		1.50	1.68	1.84	2.29	2.36

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

وتشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المنشأة أو الشركة في الفترة المحاسبية وكلما زادت كلما كانت في مصلحة الشركة وتعطيها ميزة تنافسية أكبر، حسب التفسير السابق فإن أحسن معدل دوران هو سنة 2018 بمعدل 2.36 بسبب ارتفاع معدل دوران المخزون وانخفاض فترة التخزين 152 يوم، ثم 2017- 2016 على التوالي بمعدل: 2.29، 1.84، بمدة: 157 يوم، 195 يوم، انخفاض هذه النسبة يعتبر مؤشرا إن المشروع يحتفظ بمخزون زائد من البضاعة راكد وغير مطلوب وينبغي التصرف فيه مثال على سنتي 2015- 2014 على التوالي منخفضة بمقدار 1.68 - 1.50، 214 يوم- 240 يوم. إن هذه الزيادة غير المطلوبة في فترة التخزين تؤدي حتما إلى زيادة في رقم الأصول المتداولة التي هي بالطبع المؤشر العام لقياس درجة سيولة المشروع وذلك بحساب نسبة التداول

الفرع الثالث: متوسط فترة تحصيل الذمم المدينة

يقيس هذا المعدل مقدرة المؤسسة على تحصيل ذممها، كما أنه يقيس مدى فعالية سياسة الائتمان والتحصيل. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الزبائن} = (\text{رقم الأعمال السنوي} \div \text{متوسط ديون الزبائن})$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(04): معدل دوران تحصيل الذمم المدينة

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط ديون الزبائن		3314211	3032274.5	3906318	3644767.5	5210300
رقم الأعمال السنوي		10888015	10512347	10536845	12729337	14118798
مدة التحصيل من الزبائن		109	104	133	103	133
معدل دوران الزبائن		3.28	3.46	2.69	3.49	2.70

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

نلاحظ أن أحسن مدة للتحصيل من الزبائن للسنوات الخمس هي سنة 2017 بمدة 103 يوم حيث كل ما انخفضت مدة التحصيل كان أفضل للمؤسسة، بحيث تحصل أموالها بسرعة كما كانت أطول مدة سنة 2018 و 2016، بالنسبة للسنتين 2014-2015 مدة التحصيل على التوالي: 109 يوم، 104 يوم وهم مقبولين بالنسبة

الفرع الرابع: معدل دوران الأصول

معدل دوران الأصول (Assets Turnover Ratio) هي نسبة تقيس إجمالي المبيعات على متوسط الأصول. ويتم استخدامها كمؤشر على كفاءة الشركة في توليد مبيعات من الأصول خصوصا في شركات الصناعية. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \text{إجمالي المبيعات} \div \text{متوسط إجمالي الأصول}$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(05): يوضح حساب معدل دوران الأصول

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
إجمالي المبيعات		10888015	10512347	10536845	12729337	14118798
متوسط إجمالي الأصول		15851276.5	17564077	19476950	22320854.5	26042274.5
معدل دوران الأصول		%68.68	%59.85	%54.09	%57.02	%54.21

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

نلاحظ تذبذب مرتفع في معدل دوران الأصول في السنوات الخمس ( 2014-2018) وهذا يشير إلى كفاءة مؤسسة الحياة للصناعات الدوائية في تحقيق الإيرادات من الأصول بحيث تزداد، بحيث قدرت النسبة سنة 2014 ب 68.68% أي يعني كل دينار من متوسط إجمالي الأصول يولد ما مقداره 0.68 من إجمالي المبيعات، وفي سنة 2015 ب 59.85% أي يعني كل دينار من متوسط إجمالي الأصول يولد ما مقداره 0.59 من إجمالي المبيعات، ثم تنخفض سنة 2018 إلى 54.21% .

#### المطلب الثاني: مؤشرات الربحية

#### الفرع الأول: العائد على الأصول ROA

تشير هذه النسبة إلى ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من نتيجة الإجمالية ، وبحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{مجموع الأصول}) \times 100$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(06): العائد على الأصول

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الإجمالية		2372026	2288226	2349827	2471383	3143502
مجموع الأصول		16891690	18236464	20717436	23924273	28160276
العائد على الأصول		14.04	12.55	11.34	10.33	11.16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ الثبات النسبي للعائد على الأصول لخمس سنوات ، حيث سجلت سنة 2014 أعلى نسبة لها بمقدار 0.1404 أي يعني كل دينار من إجمالي الأصول يولد ما مقداره 0.1404 من النتيجة الصافية، وبينما في سنة 2015 استقرت النسبة لتصل إلي 0.1255 دينار، ثم سجلت سنة 2016 أي يعني كل دينار من إجمالي الأصول يولد ما مقداره 0.1134، ثم انخفضت إلى الحد الأدنى بنسبة قدرها 0.1033 ، ثم ارتفعت بنسبة 0.1116. وهذه نسب ضئيلة وهذا راجع إلى قيمة الكبيرة للأصول المؤسسة مقارنة بنتيجة المحققة.

### الفرع الثاني: العائد على حقوق الملكية ROE

تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من النتيجة الصافية، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(06): العائد على حقوق الملكية

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية		2372026	2288226	2349827	2471383	3143502
الأموال الخاصة		14686062	16024288	18374115	19657998	21851500
العائد على حقوق الملكية		16.15	14.27	12.78	12.57	14.38

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ أن العائد على حقوق الملكية موجبة ومتزايدة خلال الفترة (2014-2018)، مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة وبالتالي هناك ارتفاع في عوائد أسهم المؤسسة الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز ثقة المساهمين بالمؤسسة، حيث سجلت سنة 2014 أعلى نسبة بمقدار

16.15 دينار وهذا يعني أن كل دينار من رؤوس الأموال الخاصة يولد ما مقداره 16.15 دينار من النتيجة الصافية.

### الفرع الثالث: نسبة ربحية النشاط

تهدف هذه النسبة إلى العائد الصافي الذي يبقى في حوزة المؤسسة من المبيعات أو رقم الأعمال بعد تغطية وسداد جميع التكاليف والأعباء، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = (\text{النتيجة الإجمالية} \div \text{رقم الأعمال السنوي}) \times 100$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(07): حساب نسبة ربحية النشاط

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
النتيجة الإجمالية		2372026	2288226	2349827	2471383	3143502
رقم الأعمال السنوي		10888015	10512347	10536845	12729337	14118798
نسبة ربحية النشاط		21.78	21.76	22.30	19.41	22.26

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة ربحية النشاط خلال الفترة (2014-2018) موجبة، حيث سجلت زيادة في المردودية خلال سنتي 2016 و2018 لتصل إلى 22.30، وهذا ما يعني أن كل دينار من رقم الأعمال يحقق ما مقداره 0.2233 دينار من النتيجة الإجمالية، وهذا ما يشير على كفاءة المؤسسة في استغلالها لرقم الأعمال وكذا التحكم في التكاليف والأعباء نشاطها، بينما سنة 2017 سجلت انخفاض في النسبة لتصل إلى 0.1941 دينار من كل دينار من رقم الأعمال.

### المطلب الثالث: مؤشرات السيولة

الفرع الأول: نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

وتظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة، وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي تحقيق التناظر بين الاستخدامات قصيرة الأجل و المصادر المالية قصيرة الأجل، وتحسب بالعلاقة التالي:

$$\text{نسبة التداول} = (\text{الأصول المتداولة} \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم(07): حساب نسبة السيولة العامة

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة		11079559	10841048	12920027	15468746	16122160
الخصوم المتداولة		2205628	2212176	2343321	3695936	4838985
نسبة السيولة العامة		502.33	490.06	551.35	418.53	333.17

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات الدراسة تتوفر على سيولة جيدة، وبالتالي تستطيع الوفاء بالديون قصيرة الأجل في حالة تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة، حيث في سنة 2014 غطت المؤسسة كل الخصوم المتداولة ومع تحقيق هامش بمقدار خمسة أضعاف قيمة الخصوم المتداولة، وسنة 2015 قدر الهامش بنسبة 390.06%، وسنة 2016 بمقدار خمسة أضعاف ونصف قيمة الخصوم الجارية، وسنة 2017 بمقدار 318.53%، وسنة 2018 بمقدار 233.17%، ويشير أيضا أن رأس المال العامل موجب طيلة سنوات الخمس.

#### الفرع الثاني: نسبة السيولة المختصرة

تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون قصيرة الأجل بواسطة الحقوق، خاصة في المؤسسات ذات المخزون بطيء الدوران، وتحسب بالعلاقة التالي:

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = ((\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ}) \div \text{الخصوم المتداولة})$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم (08): حساب نسب السيولة المختصرة

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة		11079559	10841048	12920027	15468746	16122160
الخصوم المتداولة		2205628	2212176	2343321	3695936	4838985
منتجات ومخزونات قيد التنفيذ		3149414	2825521	2638438	3437061	3905371
نسبة السيولة المختصرة		359.54	362.33	438.76	325.53	252.46

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

نلاحظ في سنة 2014 أن الأصول المتداولة ودون اللجوء إلي المخزونات -باعتباره العنصر الأبطأ في التحويل إلي السيولة- وبعد تحويلها إلي سيولة تستطيع الوفاء بنسبة ثلاثة أضعاف 359.54 من الخصوم الجارية، أما في سنتي 2015 - 2016 فقدرت نسب التغطية على التوالي بـ : 362.33%، 438.76%، في سنتي 2017 - 2018 فقدرت نسب التغطية على التوالي بـ : 325.53%، 252.46%. وحسب الخبراء التحليل فإن النسبة المثالية يجب تكون محصورة بين 30% و 50%، ويمكن القول أن المؤسسة لم تشغل أموالها بالكامل.

### الفرع الثالث: نسبة السيولة الجاهزة

توضح نسبة السيولة النقدية مقدار النقدية المتاحة لدى المؤسسة في وقت معين لمقابلة الالتزامات قصيرة الأجل، وتختلف تلك النسبة عن نسبة السيولة السريعة أو نسبة التداول بأنها تهتم بالنقدية وما في حكم النقدية من استثمارات في الأوراق المالية، وتستخدم تلك النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة والمقابلة للتسيير بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل دون الاضطرار إلي بيع أصول متداولة أخرى، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = (\text{القيم الجاهزة} \div \text{الخصوم المتداولة}) \times 100$$

الوحدة: (دينار أردني)

جدول رقم (09): حساب نسبة السيولة الجاهزة

البيان	السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
القيم الجاهزة		2996697	2853382	3472721	4068985	4468746
الخصوم المتداولة		2205628	2212176	2343321	3695936	4838985
نسبة السيولة الجاهزة		135.86	128.98	148.19	110.09	288.61

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة محل الدراسة

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة في سنة 2014 تستطيع تغطية أو تلبية التزاماتها قصيرة الأجل وذلك بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها تغطيها بالكامل مع فائض بنسبة 35.86% ، وحيث سجل انخفاض في نسبة التغطية لسنتي 2015 - 2017 على التوالي بمقدار 28.98% ، 10.09% ، وسجلت ارتفاع سنتي 2016 - 2018 على التوالي بمقدار 48.19% ، 188.61% ، وحسب الخبراء فالنسبة المثالية تكون محصورة بين 25% و 33% .

## خلاصة الفصل:

نظرا للهدف الذي تسعى إليه المؤسسة وهو البقاء والاستمرارية وتحقيق الأرباح والوصول إلي الأهداف المسطرة بكل فعالية، لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل التعرف على واقع الوضعية المالية لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية- عمان الأردن - فبدأنا بتقديم تعريف شامل حول المؤسسة، وبالإضافة إلي عرض نشاطها وهيكلها التنظيمي وكذا عرض الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج الخاص بالمؤسسة خلال الفترة (2014-2018)، ومن خلال تحليلنا للوضعية المالية الخاصة بالمؤسسة باستخدام مؤشرات كفاءة إدارة رأس المال العامل، ومؤشرات الربحية ومؤشرات السيولة المتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية يمكن القول أن المؤسسة تمكنت من تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة، وهذا باعتبار أن شروط التوازن المالي محققة والمتمثلة في رأس المال العامل موجب ، وبالرغم من هذا فإن ادائها المالي جيد في فترة الدراسة ، أما من جانب نسب السيولة لاحظنا أن المؤسسة لديها القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل وفي تواريخ استحقاقها، وكما أن المؤسسة حققت ربحية مرتفعة وموجبة وهذا ما يشير على كفاءة المؤسسة في تحقيق الأرباح.

وفي الأخير نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية جيدة ومتوازنة مالية خلال فترة الدراسة ( 2014-2018).

الكتابة العلمية

يهتم التسيير المالي بدراسة وتفسير محتويات القوائم المالية وهذا بعد ترتيبها وتبويبها، ويتم استخدام الأساليب والأدوات التحليل عليها، وذلك بهدف إظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة عن هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة الوضع المالي الخاص بالمؤسسة الاقتصادية، ويقوم على تقديم المعلومات اللازمة التي تساعد الأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب، فالتحليل المالي ضروري لأنه يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة.

فالإدارة المالية يمثل المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة أمام كل المتعاملين معها، حيث تسمح لنا عملية التسيير المالي بالكشف عن الاختلالات داخل المؤسسة وأسباب ضعفها، ومحاولة تقديم الحلول للخروج منها وتقاديبها في المستقبل والمساهمة في اتخاذ القرارات الرشيدة، وبما أنا أغلب المؤسسات تشتكي من تدهور أدائها المالي، فأصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام المباشر لدراسة وتحليل الوضعية المالية انطلاقاً من القوائم المالية للمؤسسة من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة، وذلك باعتبار القوائم المالية هي مدخلات عملية الإدارة المالية فهي تلخص بشكل مرتب ومنظم كل العمليات الاقتصادية والمالية الخاصة بأنشطة المؤسسة، فهي تعكس وتجسد مبدأ الصورة الصادقة نظراً لما يحتويه من معلومات مالية شاملة ومفصلة، ولذلك فإن نتائج التحليل رهينة بما يحتويه القوائم المالية التي يتم تحليلها.

من خلال ما تطرقنا له في فصل النظري وفصل الدراسة التطبيقية يمكننا استخلاص النتائج المتوصل لها والتي من خلالها يمكن إثبات أو نفي فرضيات هذا البحث، كما قمنا بتقديم مجموعة من التوصيات الهامة المتعلقة بموضوع البحث، إلى جانب اقتراح العديد من البحوث التي يمكن إنجازها مستقبلاً كامتداد لموضوع بحثنا هذا.

### I. نتائج البحث:

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج: النتائج النظرية المتوصل إليها من خلال البحث، والنتائج التطبيقية المتوصل إليها من خلال تحليل القوائم المالية لمؤسسة الحياة للصناعات الدوائية.

#### أ- نتائج النظرية:

من خلال الدراسة النظرية نستخلص النتائج التالية:

- 1 تسمح القوائم المالية بتقديم صورة حقيقة وواضحة عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال المعلومات والبيانات المستخرجة من الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول سيولة الخزينة، مما يساعد المحلل المالي في تطبيق مختلف أدوات وأساليب التسيير المالي بغرض تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.
- 2 يعتبر التسيير المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها يمكن تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المناسبة.
- 3 يقوم التسيير المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة .
- 4 للتسيير المالي من الوسائل الرئيسية التي يستخدمها مختلف الأطراف والأعوان الاقتصاديين المهتمين بنشاط المؤسسة، حيث يحتوي على أساليب وأدوات تمكننا من تقييم ومعرفة الأداء المالي لهذه المؤسسة.
- 5 للتسيير المالي هو تحويل مخرجات النظام المحاسبي، أي البيانات الواردة في القوائم المالية الأساسية لاتخاذ قرارات من شأنها ضمان الاستمرار والتمويل ومعالجة الانحرافات والمشاكل وترشيد التكاليف والنفقات.
- 6 يمكن من خلال جدول حساب النتائج تقييم القوة الايرادية للمؤسسة وتحليل مختلف مجالات أدائها المالي كتحليل النشاط، الإنتاجية، الربحية، بالإضافة إلى إمكانية التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لهذا الأداء.
- 7 إن التحليل العمودي والأفقي يقدمان كثيرا من المعلومات ويوضحان العديد من التغيرات في بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج سواء بالزيادة أو النقصان، والقيم المطلقة لكل منهما، وبيبان الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال تحليل إيراداتها ونفقاتها.

### ب- نتائج التطبيقية:

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل التطبيقي للدراسة، والذي قمنا فيه بإسقاط الأساليب والأدوات المتعلقة بالتسيير المالي والمتمثلة في المؤشرات والنسب المالية، وهذا بغرض تشخيص وضعية مؤسسة الحياة، ومنه توصلنا إلى النتائج التالية:

- 1 - تحقيق لرأس مال عامل موجب طويلة فترة الدراسة، هذا ما يشير على قدرة المؤسسة على تغطية كل احتياجاتها مع تحقيق هامش أمان.
- 2 تم تحقيق عائد المساهمين موجب خلال الفترة الدراسة، مما يدل على أن هناك تحسن في مستوى كفاءة توظيف الأموال الخاصة.
- 3 قدرة المؤسسة على تحقيق رقم أعمال متزايد خلال فترة الدراسة، مما يؤثر على نتائج النشاط بالإيجاب.
- 4 تم تسجيل نسب السيولة موجبة وهذا ما يدل إلى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل مع تحقيق هامش أمان، هذا ما يجعلها في وضعية مالية مريحة وقادرة على وفاء بالتزاماتها.
- 5 - تمكن المؤسسة على تحقيق توازن مالي خلال فترة الدراسة وهذا باعتبار أن شروط التوازن المالي محققة.

## II. نتائج اختبار فرضيات:

- لقد عرضنا في مقدمة الدراسة مجموعة من الفرضيات وخلصنا منها إلى النتائج التالية :
1. **الفرضية الأولى:** كان نص هذه الفرضية بـ: يعد معدل دوران المخزون من المؤشرات التي تقيس كفاءة الإدارة في تحويل البضاعة إلى سيولة نقدية عن طريق بيعها وتحديد درجة سيولة المخزون ويعطينا مؤشراً على جودة أو كفاءة المخزون، تم إثبات صحة الفرضية الأولى، وهذا من خلال تطبيق معدل دوران المخزون على القوائم المالية، وهذا ما يساعد على التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكذا التعرف على سلامة الأوضاع المالية للمؤسسة، وعلى ضوء هذه النتائج يقوم متخذ القرار باتخاذ القرارات المالية المناسبة وفي الوقت المناسب.
  2. **الفرضية الثانية:** كان نص هذه الفرضية بـ: يعكس هذا المؤشر معدل السرعة التي تتمكن بها المنشأة من تحصيل حساباتها المدينة ومدى ملائمة حجم الاستثمار في هذه الحسابات، وبالتالي يلقي الضوء على مدى ملائمة سياسة الائتمان وسياسة التحصيل، تم إثبات صحة الفرضية الثانية وهذا من خلال تطبيق معدل دوران الذمم المدينة على القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية المراد تشخيصها من استخراج مختلف الانحرافات ونقاط قوتها وضعفها وبعدها اتخاذ

مختلف إجراءات تصحيحية لهذه الانحرافات والحكم على قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المرجوة بكفاءة وفعالية.

- **الفرضية الثالثة:** كانت تنص هذه الفرضية: تمثل الربحية مقدره المنشأة على توليد الدخل، ويعد تحليل الأرباح في غاية الأهمية للمساهمين نظراً لأن الأرباح التي يحصل عليها المساهمون هي من قيمة الأرباح المتحققة على القوائم المالية لمؤسسة الحياة يمكننا من تشخيص وضعها المالي، وكذا الكشف عن الاختلالات الحاصلة له، وقد تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني والذي تضمن إجراء الدراسة التطبيقية على مؤسسة الحياة خلال الفترة (2018/2014)، وذلك بإسقاط وتطبيق أساليب وأدوات تقييم الأداء المالي ، وذلك في حدود المعطيات التي تم جمعها والحصول عليها من أجل التعرف بشكل تطبيقي على دور نسب الربحية في تشخيص الوضعية المالية، ومن بين هذه النسب و المؤشرات نذكر على سبيل المثال: نسب السيولة، نسب التمويل، نسب النشاط ونسب الربحية، وكما تم تحليل التوازنات المالية للمؤسسة مثل: العائد على الأصول ROA.

### .III التوصيات:

بالنظر إلى النتائج التي توصلنا إليها استخلصنا التوصيات التالية :

- 1 استحداث مكاتب للتسيير المالي في المؤسسات الاقتصادية، مع ضرورة تتبع كل ما هو جديد في هذا المجال ومحاولة مواكبة التطورات الدولية له.
- 2 تنظيم ندوات وملتقيات وطنية ودولية يحضرها مدراء المؤسسات العمومية والخاصة لإبراز الدور الذي يمكن أن تؤديه أدوات وأساليب التسيير المالي.
- 3 القيام بدورات تدريبية للمحاسبين الماليين في مجال التسيير المالي، لزيادة قدرتهم وفعاليتهم بالتعامل مع نتائج التسيير المالي، واتخاذ القرارات الرشيدة في الوقت المناسب .

### .IV أفاق الدراسة:

- ومن خلال بحثنا دور دور إدارة رأس المال العامل في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية نجد أن الموضوع متسع ويمكننا أن نتناول عدة مواضيع من هذا العنوان ، ومن بينها :
- 1 استخدام التحليل المالي في تحسين الأداء والتوازن المالي للمؤسسات الاقتصادية.
  - 2 أثر تطبيق أدوات التحليل المالي في نجاعة إستراتيجية التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية .

3 دور التحليل المالي في اتخاذ وترشيد القرارات الاستثمارية للمؤسسات الاقتصادية.

# قائمة المصادر والمراجع

I. الكتب:

- 1 هيباس بن الساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر (عمان -الأردن)، 2006.
- 2 هبارك لسوس، "التسيير المالي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012
- 3 جمال الدين مرسي، احمد عبد الله اللوح، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرار ، دار الجامعية إسكندرية، طبعة 2006.
- 4 عدنان النعيمي، ياسين كاسب خرشه، أساسيات الإدارة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، طبعة 2007.
- 5 جليل كاظم مدلول العارضي، الإدارة المالية المتقدمة ، دار الصفاء-عمان، الطبعة الأولى، 2013.
- 6 حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية 1989.
- 7 محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة ، الطبعة الأولى ، عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، 2008.
- 8 عبدالله عبد السنفي، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي - صنعاء، الطبعة الثانية، 2013.
- 9 محمود عبد الحليم الخلايلة، "التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية" ، دائرة المكتبة الوطنية، عمان، الأردن، الطبعة الثانية.
- 10 - جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.
- 11 - منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، (غير منشورة) ، عمان، 2000، الطلعة الأولى.
- 12 - مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية، دار المسيرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
- 13 - أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي الأساسي للاستثمار في الأوراق المالية ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2000.
- 14 -<sup>1</sup> نبيل بوفليح، "دروس وتطبيقات في التحليل المالي" ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2019.
- 15 - عدنان تايه النعيمي وآخرون، التحليل والتخطيط المالي (اتجاهات معاصرة) ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- 16 - السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.

17 - مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007.

## II. أطروحات الدكتوراه:

1 -توبلي نجلاء، "استخدام أدوات المحاسبية الإدارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية" ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2015/2014).

2 -كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ القرارات المؤسسة الاقتصادية ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2017/2016).

3 -منير عوادي، استخدام التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة صيدال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر (3)، الجزائر، (2020/2019).

4 -هادفي خالد، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (2019/2018).

5 -دادن عبد الغني، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006-2007.

6 -عقبي حمزة، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في السوق المالي، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016-2017.

## III. الرسائل الجامعية:

1 -حنيدني خالد ، الإدارة المالية ودورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الرياضية ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2015.

2 -أوكيلي الهام ، الإدارة المالية في المؤسسة، تقرير تربص لنيل شهادة الماستر ، تخصص مالية ، جامعة تلمسان، 2013.

- 3 شذى احمد العرموطي، اثر كفاءة رأس المال العامل على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017.
- 4 محمد بن عمر، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014.
- 5 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر، 2001.
- 6 مجاهد محمد ذياب النابوت، أثر استراتيجيات إدارة رأس المال العامل على ربحية شركات، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط -الأردن، 2019.
- 7 جليل عبد الله الياس، دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2018.
- 8 محمد سراي، التحليلي المالي وترشيد تسيير المؤسسات الصناعية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 1994-1995.
- 9 تبة سومية، دور المعايير المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل ش هادة لماجستير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.
- 10 - الشيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 11 - حسن سليمان محمد أبو عودة، مدى قدرة النسب المالية على تحسين نوعية المعلومات للشركات الخدمية المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، مارس 2017.
- 12 - اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التجارية، (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2008/2009).

- 13 - بن خليفة حمزة، دور قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012-2013.
- 14 - بوزقاري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، 2010-2011.
- 15 زاية عبد النور، محاسبة التكاليف وتحسين الأداء المالي للمؤسسة ، رسالة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2017-2018.

- 16

**.IV مراجع أجنبية:**

- 1-Eugene F.Brigham and joel F.Houston, Fundamentals of financial mangment, 2004, op, cit, p 565.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الميزانية المالية لمؤسسة حياة للصناعات الدوائية 2014

شركة الحياة للصناعات الدوائية  
(شركة مساهمة عامة محدودة)  
قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 كانون الأول 2014  
(بالدينار الأردني)

2013	2014	إيضاح	الموجودات
5.531.806	5.497.550	4	موجودات غير متداولة
5.510	314.581		ممتلكات ومعدات
5.537.316	5.812.131		مشاريع تحت التنفيذ
			مجموع الموجودات غير المتداولة
566.656	618.510	5	موجودات متداولة
202.947	192.367	6	مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى
1.526.284	2.338.537	7	المواد وقطع الغيار وعينات بالصفافي
3.224.167	3.404.255	8	بضاعة في المستودعات
1.034.996	1.529.193		مدينون
2.718.497	2.996.697	9	شيكات برسم التحصيل
9.273.547	11.079.559		نقد وما في حكمه
14.810.863	16.891.690		مجموع الموجودات المتداولة
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			حقوق الملكية
9.500.000	9.500.000	1	رأس المال
876.814	1.144.239	10	نحياطي اجباري
922.032	922.032	10	إحياطي إختياري
1.965.190	3.119.791		أرباح مدورة
13.264.036	14.686.062		مجموع حقوق الملكية
			مطلوبات متداولة
924.903	953.023	11	مصاريف مستحقة وحسابات دائنة أخرى
616.584	910.864		دائنون وشيكات احلة
5.340	341.741	12	بنوك دائنة
1.546.827	2.205.628		مجموع المطلوبات المتداولة
14.810.863	16.891.690		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

الملحق رقم (02): الميزانية المالية لمؤسسة الحياة 2015

شركة الحياة للصناعات الدوائية  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥  
(بالدينار الأردني)

٢٠١٤	٢٠١٥	ايضاح	
١٠,٨٨٨,٠١٥	١٠,٥١٢,٣٤٧	١٦	صافي المبيعات
(٣,٢٢١,٤٩٨)	(٣,٦٨٩,٢٣٤)		كلفة المبيعات
٧,٦٦٦,٥١٧	٦,٨٢٣,١١٣		مجمل الربح
(٣,٢٨٤,٠٢٤)	(٢,٦٥٧,٧٣٠)	١٧	مصاريف بيعية وتسويقية
(١,٢٩٠,٨١٢)	(١,٣٠٩,٦٥٠)	١٨	مصاريف ادارية وعمومية
(٢٨٤,٦٤٦)	(٢٤٣,٦٧٤)		مصاريف تطوير اصناف
(٨٥,١٣٦)	(٥١,٩١٩)		مخصص بضاعة تالفة
(٦٢,٩١١)	(٥١,٤٥٢)		مصاريف مالية
١٥,٢٥٢	١١,٠٧٨		ايرادات اخرى
(٣٥,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)		مكافآت اعضاء مجلس الادارة
٢,٦٣٩,٢٤٠	٢,٤٨٤,٧٦٦		الربح قبل الضريبة
(٢٦٧,٢١٤)	(١٩٦,٥٤٠)	١٤	مخصص ضريبة الدخل
٢,٣٧٢,٠٢٦	٢,٢٨٨,٢٢٦		ربح السنة
-	-		الدخل اشامل الآخر :
٢,٣٧٢,٠٢٦	٢,٢٨٨,٢٢٦		إجمالي الدخل الشامل
-	-		ربحية السهم:
٠,٢٥	٠,٢٤		ربحية السهم - دينار / سهم
٩,٥٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠		المتوسط المرجح لعدد الأسهم - سهم

الملحق رقم (03): الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2016

شركة الحياة للصناعات الدوائية (شركة مساهمة عامة محدودة)		
قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 كانون الأول 2016 (بالدينار الأردني)		
2015	2016	إيضاح
<b>الموجودات</b>		
موجودات غير متداولة		
5,431,295	5,408,108	4
ممتلكات ومعدات		
1,227,379	1,960,473	
مشاريع تحت التنفيذ		
36,820	97,227	5
موجودات غير ملموسة		
699,922	331,601	
استثمار في شركة زميلة		
7,395,416	7,797,409	
<b>مجموع الموجودات غير المتداولة</b>		
موجودات متداولة		
393,839	454,281	6
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى		
365,895	305,482	7
المواد وقطع الغيار وعينات بالصفافي		
2,065,787	1,878,675	8
بضاعة في المستودعات		
3,122,710	4,689,926	9
مدينون		
2,039,435	2,118,942	
شيكات برسم التحصيل		
2,853,382	3,472,721	10
نقد وما في حكمه		
10,841,048	12,920,027	
<b>مجموع الموجودات المتداولة</b>		
18,236,464	20,717,436	
<b>مجموع الموجودات</b>		
<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>		
<b>حقوق الملكية</b>		
9,500,000	9,500,000	1
رأس المال		
1,396,215	1,657,998	11
إحتياطي اجباري		
1,174,008	1,435,791	11
إحتياطي إختياري		
3,954,065	5,780,326	
أرباح مدورة		
16,024,288	18,374,115	
<b>مجموع حقوق الملكية</b>		
<b>مطلوبات متداولة</b>		
878,420	703,631	12
مصاريف مستحقة وحسابات دائنة أخرى		
1,068,004	1,460,718	
دائنون وشيكات آجلة		
265,752	178,972	13
بنوك دائنة		
2,212,176	2,343,321	
<b>مجموع المطلوبات المتداولة</b>		
18,236,464	20,717,436	
<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>		

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

الملحق رقم (04): الميزانية المالية لمؤسسة الحياة لسنة 2018

شركة الحياة للصناعات الدوائية  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة المركز المالي الموحدة  
كما في 31 كانون الأول 2018  
(بالدينار الأردني)

2017	2018	إيضاح	الموجودات
			<b>موجودات غير متداولة</b>
5,972,781	<b>6,418,129</b>	4	ممتلكات ومعدات
2,482,736	<b>5,619,977</b>		مشاريع تحت التنفيذ
10	<b>10</b>		استثمار في شركة زميلة
<b>8,455,527</b>	<b>12,038,116</b>		<b>مجموع الموجودات غير المتداولة</b>
			<b>موجودات متداولة</b>
1,013,985	<b>1,373,942</b>	6	مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى
360,794	<b>375,154</b>	7	المواد وقطع الخيار وعينات بالصفافي
2,062,282	<b>2,156,275</b>	8	بضاعة في المستودعات
5,730,674	<b>5,558,241</b>	9	مدنيون
2,232,026	<b>2,189,802</b>		شيكات برسم التحصيل
4,068,985	<b>4,468,746</b>	10	تقد وما في حكمه
<b>15,468,746</b>	<b>16,122,160</b>		<b>مجموع الموجودات المتداولة</b>
<b>23,924,273</b>	<b>28,160,276</b>		<b>مجموع الموجودات</b>
			<b>المطلوبات وحقوق الملكية</b>
			<b>حقوق الملكية</b>
9,500,000	<b>9,500,000</b>	1	رأس المال
1,922,550	<b>2,263,936</b>	11	إحتياطي اجباري
1,700,343	<b>2,041,729</b>	11	إحتياطي إختياري
6,535,105	<b>8,045,835</b>		أرباح مدورة
<b>19,657,998</b>	<b>21,851,500</b>		<b>مجموع حقوق الملكية</b>
			<b>مطلوبات غير متداولة</b>
570,339	<b>1,469,791</b>	15	قرض طويلة الاجل
<b>570,339</b>	<b>1,469,791</b>		<b>مجموع المطلوبات غير المتداولة</b>
			<b>مطلوبات متداولة</b>
722,342	<b>1,074,643</b>	13	مصاريف مستحقة وحسابات دائنة أخرى
2,450,748	<b>2,652,415</b>		دائنون
100,200	<b>400,800</b>	15	الجزء المتداول من قروض طويلة الاجل
422,646	<b>711,127</b>	14	بنوك دائنة
<b>3,695,936</b>	<b>4,838,985</b>		<b>مجموع المطلوبات المتداولة</b>
<b>23,924,273</b>	<b>28,160,276</b>		<b>مجموع المطلوبات وحقوق الملكية</b>

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

الملحق رقم (05): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الحياة 2014

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

شركة الحياة للصناعات الدوائية  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014  
(بالدينار الأردني)

2013	2014	ايضاح	
9.807.369	10.888.015	15	صافي المبيعات
(2.919.497)	(3.221.498)		كلفة المبيعات
6.887.872	7.666.517		مجمّل الربح
(2.508.463)	(3.284.024)	16	مصاريف بيعية وتسويقية
(1.040.114)	(1.290.812)	17	مصاريف ادارية وعمومية
(292.462)	(284.646)		مصاريف تطوير اصناف
(35.792)	(85.136)		مخصص بضاعة تالفة
(450.000)	-		مخصص تدني مئتيون
(200.000)	-		مخصص للتزامات محتملة
(34.169)	(62.911)		مصاريف مالية
17.365	15.252		ايرادات أخرى
(35.000)	(35.000)		مكافآت اعضاء مجلس الادارة
2.309.237	2.639.240		الربح قبل الضريبة
(300.265)	(267.214)	13	مخصص ضريبة الدخل
2.008.972	2.372.026		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر
2.008.972	2.372.026		إجمالي الدخل الشامل
			ربحية السهم:
0.21	0.25		ربحية السهم - دينار / سهم
9.500.000	9.500.000		المتوسط المرجح لعدد الأسهم - سهم

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

الملحق رقم (06): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الحياة سنة 2015

شركة الحياة للصناعات الدوائية (شركة مساهمة عامة محدودة)		قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (بالدينار الأردني)	
٢٠١٤	٢٠١٥	ايضاح	
١٠,٨٨٨,٠١٥	١٠,٥١٢,٣٤٧	١٦	صافي المبيعات
(٣,٢٢١,٤٩٨)	(٣,٦٨٩,٢٣٤)		كلفة المبيعات
٧,٦٦٦,٥١٧	٦,٨٢٣,١١٣		مجمل الربح
(٣,٢٨٤,٠٢٤)	(٢,٦٥٧,٧٣٠)	١٧	مصاريف بيعية وتسويقية
(١,٢٩٠,٨١٢)	(١,٣٠٩,٦٥٠)	١٨	مصاريف ادارية وعمومية
(٢٨٤,٦٤٦)	(٢٤٣,٦٧٤)		مصاريف تطوير أصناف
(٨٥,١٣٦)	(٥١,٩١٩)		مخصص بضاعة تالفة
(٦٢,٩١١)	(٥١,٤٥٢)		مصاريف مالية
١٥,٢٥٢	١١,٠٧٨		إيرادات أخرى
(٣٥,٠٠٠)	(٣٥,٠٠٠)		مكافآت اعضاء مجلس الادارة
٢,٦٣٩,٢٤٠	٢,٤٨٤,٧٦٦		الربح قبل الضريبة
(٢٦٧,٢١٤)	(١٩٦,٥٤٠)	١٤	مخصص ضريبة الدخل
٢,٣٧٢,٠٢٦	٢,٢٨٨,٢٢٦		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الآخر :
٢,٣٧٢,٠٢٦	٢,٢٨٨,٢٢٦		إجمالي الدخل الشامل
			ربحية السهم:
٠,٢٥	٠,٢٤		ربحية السهم - دينار / سهم
٩,٥٠٠,٠٠٠	٩,٥٠٠,٠٠٠		المتوسط المرجح لعدد الأسهم - سهم

الملحق رقم (07): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الحياة سنة 2016

شركة الحياة للصناعات الدوائية (شركة مساهمة عامة محدودة)		
قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (بالدينار الأردني)		
2015	2016	ايضاح
10,512,347	10,536,845	16
(3,689,234)	(3,630,871)	
6,823,113	6,905,974	
(2,657,730)	(2,284,617)	17
(1,309,650)	(1,264,729)	18
(243,674)	(282,883)	
(51,919)	(90,540)	
(51,452)	(32,003)	
-	(480,670)	
-	136,000	
11,078	11,295	
(35,000)	(35,000)	
2,484,766	2,582,827	
(196,540)	(233,000)	14
2,288,226	2,349,827	
-	-	
2,288,226	2,349,827	
0,24	0,25	
9,500,000	9,500,000	

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة

الملحق رقم (08): جدول حسابات النتائج لمؤسسة الحياة سنة 2018

شركة الحياة للصناعات الدوائية  
(شركة مساهمة عامة محدودة)

قائمة الدخل الشامل الموحدة  
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018  
(بالدينار الأردني)

2017	2018	ايضاح	
12,729,337	<b>14,118,798</b>	18	المبيعات
(4,510,935)	<b>(4,977,273)</b>		تكلفة المبيعات
8,218,402	<b>9,141,525</b>		مجمل الربح
(3,152,249)	<b>(3,602,648)</b>	19	مصاريف بيحية وتسويقية
(1,467,977)	<b>(1,755,644)</b>	20	مصاريف ادارية وعمومية
(411,643)	<b>(317,799)</b>		مصاريف تطوير اصناف
(76,025)	<b>(99,490)</b>		مخصص بضاعة تالفة
(59,127)	<b>(121,652)</b>		مصاريف مالية
(477,968)	-		حصة الشركة من خسائر الاستثمار في شركة زميلة
60,000	-		رد مخصص تدني مدينون
12,111	<b>169,568</b>		إيرادات ومصاريف أخرى
(35,000)	<b>(35,000)</b>		مكافآت اعضاء مجلس الادارة
2,610,524	<b>3,378,860</b>		الربح قبل الضريبة
(139,141)	<b>(235,358)</b>	16	مخصص ضريبة الدخل
2,471,383	<b>3,143,502</b>		ربح السنة
-	-		الدخل الشامل الأخر:
2,471,383	<b>3,143,502</b>		إجمالي الدخل الشامل
			ربح السهم:
0,26	<b>0,33</b>		ربح السهم - دينار / سهم
9,500,000	<b>9,500,000</b>		المتوسط المرجح لعدد الأسهم - سهم

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم المالية الموحدة